

# مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٧٧٦**

الثلاثاء، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد ويراجودا | (إندونيسيا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد دولغوف |
| | إيطاليا | السيد أزاريلو |
| | بلجيكا | السيد كارتوفل |
| | بنما | السيد سويسكم |
| | بيرو | السيد غياردو |
| | جنوب أفريقيا | السيد سانغكو |
| | سلوفاكيا | السيد كاتشو |
| | الصين | السيد لي شونهوا |
| | غانا | السيد كريستشين |
| | فرنسا | السيد رينييه |
| | قطر | السيد الحتراب |
| | الكونغو | السيد مابوندو |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد سالتونستول |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد ديلورنتيس |

## جدول الأعمال

دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة (S/2007/640)



07-58465 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالتين من ممثلي بنن وتايلند، يطلبان فيهما توجيه الدعوة إليهما للمشاركة في نظر البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المرعية أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للمشاركة في نظر هذا البند، دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد زينسو (بنن) والسيد براموديبي (تايلند) المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين، كما أشرت صباح اليوم، بأن يقتصروا في بياناتهم على فترة لا تتجاوز خمس دقائق تمكينا للمجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم نصوص مطبوعة، وأن تدلي بصيغة مختصرة حينما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا.

**السيد غاسبار مارتينز** (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ الرئاسة الإندونيسية بعقد هذه الجلسة الهامة، وأن أرحب مع التقدير بورقة المفاهيم النافذة البصيرة (S/2007/640، المرفق) التي وزعت قبل الاجتماع. وأشكركم، سيدي الرئيس، على تكبدكم مشقة السفر من جاكرتا لرئاسة جلسة اليوم الهامة. إن حضوركم يشرفنا ويعزز قيمة مداولات المجلس بشأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

وكما أشارت ورقة المفاهيم بحق، فقد ”بذل عدد كبير من الجهود على مر السنوات لبلوغ هذا الهدف، بما في ذلك من خلال اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥)“ (المرجع نفسه، الفقرة ٢). ونحن نتشاطر تماما هذه الرؤية للحالة، التي تستدعي الآن إجراءات ملموسة متناسبة مع الاعتراف التوافقي بالدور الأساسي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بوصفها آلية مساعدة في نظام الأمن الجماعي.

وفيما يتعلق بالقارة الأفريقية، فقد عقد مجلس الأمن جلسات خاصة واعتمد عددا من البيانات الرئاسية والقرارات، بما في ذلك الاجتماع الذي عقده مؤخرا على مستوى القمة وكان مخصصا للقارة الأفريقية. ولذا فإن المشاكل والحلول الممكنة قد تم تحديدها على أكمل وجه.

إن مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي كليهما يسلمان بأهمية وجود نظام تنسيق فعال بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، واتحاد المغرب العربي وغيرها.

ولذا نرحب بالخطوات المتخذة من أجل تنفيذ قرار مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بشأن عملية العشر سنوات لدعم بناء القدرات المستمر ضمن الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى التفكير الجاري حاليا في إدارة الشؤون السياسية بشأن أفضل السبل لتنسيق الاتصالات مع مختلف المناطق الإقليمية، بما في ذلك تعزيز وجود الأمم المتحدة في الميدان من خلال مكاتب إقليمية. وينبغي التشديد

على التعاون مع الهيئات المحلية، لا سيما في مجال تدريب الشرطة على عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نؤكد دعوتنا إلى مجتمع المانحين لمساعدة الجهود المبذولة في القارة، وخير مثال على ذلك مبادرة الكاميرون التي شرعت فيها مؤخرا لإنشاء مدرسة دولية لقوات الأمن تهدف إلى تدريب أفراد الشرطة من البلدان الأفريقية.

وقد كانت أفريقيا ميدانا لتجارب مفيدة في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك نشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونشر القوات المتعددة الجنسيات، وتوفير ذوي الخوذ الزرق للقوات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، كما هو الحال في بوروندي وكوت ديفوار. وقد تركت جميع هذه التجارب أثرا على عمل الأمم المتحدة، وعلى إصلاح هيئاتها، مثل إدارة عمليات حفظ السلام، وعلى فلسفة المنظمة في وضع رؤية جديدة للأمن العالمي.

إن ورقة المفاهيم التي وزعتموها، سيدي الرئيس، توجه اهتمامنا إلى المسألة الهامة المتعلقة بالمبادرة المبتكرة المتمثلة في نموذج القوة المختلطة التي يجري اختبارها في أفريقيا. وقد ذكّر وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام، السيد جان – ماري غينو، في معرض بيانه أمام اللجنة الرابعة، بالعمل الذي تضطلع به إدارته لتأسيس القدرات العملياتية الأولية للعملية المختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. وفي هذا الصدد، فإن الحضور المتعدد الأبعاد في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى – بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد – التي سيجري نشرها قبل نهاية هذا العام بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأوروبي يمثل تطورا طيبا.

ويحدونا الأمل في أن تكون تلك التجارب محفزا للشراكة الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية لزيادة تأثيرها إلى الحد الأقصى وتعزيز إمكانية تحقيق نتائج ناجحة بالنسبة للسلام والأمن. وينبغي استخلاص دروس هامة كذلك فيما يتعلق بالحاجة إلى تقليص الوقت بين اتخاذ القرار وتنفيذه. وهاتان التجربتان سيكون لهما دور حاسم فيما يتصل باستخدام هذا النموذج في الظروف المستقبلية.

إن بناء السلام يمثل أيضا مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للقارة الأفريقية، نظرا لتزايد عدد البلدان التي تمر في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. والتجارب الجارية حاليا في بوروندي وسيراليون تشير إلى ذلك الاتجاه وإلى الحاجة إلى تعزيز لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وأحد الدروس المستخلصة من عمل بناء السلام في هذين البلدين ومن وجود عمليات حفظ السلام يشير إلى الحاجة إلى تعزيز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وينبغي لهذا الهيكل كذلك أن يأخذ بعين الاعتبار جهود الاتحاد الأفريقي لإنشاء آلية إقليمية لبناء السلام.

إن القارة الأفريقية قد أدركت مبكرا، من خلال إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية التي أصبحت لاحقا الاتحاد الأفريقي، وبإنشاء الهيئات الإقليمية، أهمية تلك المؤسسات ولم تدخر جهدا للحفاظ عليها. ولذلك، فإن تلك الهيئات تمثل شريكا أساسيا للأمم المتحدة. وهذه الشراكة تتطلب، من بين أمور أخرى، هياكل ملائمة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وقنوات اتصال سلسة، وتعزيز دور الآليات المنشأة من جانب مجلس الأمن، بما في ذلك الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أكرر التأكيد على الرأي الواضح بأن هناك قيمة إضافية لتعزيز وتنسيق العمل بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وجلي أن صون السلم والأمن سيجني فوائد أكبر إذا

ما أصبح التنسيق حقيقيا أكثر ونحا منحى عمليا أكثر. ومناقشة اليوم تقدم إسهاما هاما نحو بلوغ هذا الهدف العاجل.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان.

**السيدة إيتيموفا** (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم ورئاسة هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

وتؤيد كازاخستان بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل قيرغيزستان بالنيابة عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وتعتبر كازاخستان هذه المسألة الهامة من الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة ومجلس الأمن. وينبغي لمجلس الأمن بصفة خاصة أن يشجع على التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية من أجل النهوض بالسلم والأمن الدوليين، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

يؤكد القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) التزام مجلس الأمن باتخاذ التدابير المناسبة لمواصلة تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ويسلم بالإسهام المتزايد للترتيبات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

ونلاحظ بارتياح أنه على مر السنين قد بذلت جهود دؤوبة لتعزيز تلك الأهداف. وقد دارت مناقشات في مجلس الأمن بشأن إدارة النزاعات وعمليات تثبيت الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع مع تناول دور المنظمات الإقليمية في مجال السلام والأمن. ودعمت البيانات الرئاسية السابقة، التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن مسائل السلام والأمن، بما ذلك التوسط لإبرام اتفاقات السلام في حالات الصراع.

ونرحب بالدور المتزايد للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وفي تعزيز التعاون الدولي، مع دعم مبدأ تعددية الأطراف في معالجة المسائل الدولية الساخنة.

ومن الواضح الآن أن المجتمع الدولي شهد خلال السنوات الأخيرة، تصاعدا في وتيرة عمليات حفظ السلام ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه. إن إدارة الأمم المتحدة لحفظ السلام تدير حاليا ١٨ من هذه العمليات في جميع أنحاء العالم، وتضم أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ من الجنود والشرطة والموظفين المدنيين.

ونعتقد أن عمليات حفظ السلام تحت إشراف الأمم المتحدة لا تزال أكثر الأدوات فعالية لمنع العديد من الأزمات وحلها ولضمان الاستقرار الإقليمي والعالمي. وفي ضوء هذا، يؤيد بلدنا بحزم جهود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والدعم المتواصل لتقوية قدراتها في هذا المضمار.

وفي حالة تصاعد الأزمات الإنسانية والصراعات المسلحة، كما أظهرت التطورات في دارفور، لا بد للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يوليا اهتماما خاصا لإمكانية توسيع إطار المشاركة الفعالة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات حفظ السلام، التي ينبغي أن تكون قادرة على التصدي للأخطار المتصاعدة بشكل أكثر فعالية وفي الوقت المناسب.

إننا نعتقد أن مما له أهمية كبيرة إقامة تعاون وثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تملك قدرة فعلية على منع نشوب الصراعات وصون السلام. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، نشجع مجلس الأمن على صياغة استراتيجيات متسقة ومشتركة وعلى التخطيط المبكر والمتكامل للبعثات بالتعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين للمنظمة.

إن الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في وضع يمكنها من فهم الظروف المحلية والإقليمية بصورة أفضل ولها تأثير على منع نشوب الصراعات أو حلها، وهي تسهم في صون السلام والاستقرار في أجزاء مختلفة من العالم. وفي هذا السياق، يسعدنا تعامل الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية بشكل متزايد. وهناك، على وجه الخصوص، عدد من المنظمات الإقليمية التي حظيت بوضع المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما فيها منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وبالنيابة عن ١٨ من الدول الأعضاء، خاطبت كازاخستان الجمعية العامة لمنح المؤتمر المعني بالتفاعل وبناء الثقة في آسيا مركز المراقب. ونأمل أن تؤيد الدول الأعضاء هذا الاقتراح.

وأود أن أشير إلى أن المؤتمر منتدى حكومي دولي للحوار والمشاورات واتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء والتنفيذ المعني بالمسائل المتصلة بالأمن في آسيا. وفي القارة الآسيوية، يعتبر المؤتمر هيكلا فريدا يوحد دول المنطقة في مهمة تعزيز التعاون المتبادل بغية تحقيق الاستقرار في المنطقة وحمايتها.

وفي الوقت الراهن، يشارك ١٨ بلدا من آسيا وأوروبا في المؤتمر المعني بالتفاعل وبناء الثقة في آسيا بصفة منظمات مراقبة. ونؤمن أيمانا راسخا بأن المؤتمر الذي يشكل محفلا للحوار سوف يواصل القيام بدوره الفعال كآلية جماعية للاستقرار والأمن الإقليميين في آسيا.

وفي الختام، يرى وفد بلدي أنه من المفيد جدا أن نواصل عملنا لتعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة. ونأمل أن تؤدي الأفكار المتعددة التي عبرت عنها اليوم الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية.

**السيد غارسيا موريتان** ( الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): إسمحوا لي أولا أن أهنئكم بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن اشكر وفد بلدكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

إن المنظمات الدولية، نظرا لمسؤولياتها المشتركة والمصالح المتداخلة لأعضائها، في وضع متميز للتصدي للتحديات الإقليمية للسلم والأمن الدوليين بطريقة سريعة وبمعرفة أفضل للأسباب المحلية للصراعات. وينبغي أن تكون هذه الجهود مكملة للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، لا سيما في المجالات التي تضطلع فيها المنظمة الإقليمية المعنية بميزة نسبية، وينبغي تنفيذ المهمة بقدر كبير من التعاون مع الأمم المتحدة.

وفي رأينا، أن هناك أربع حالات تكمّل فيها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بعضها بعضا في حل الصراعات. أولا، في نشر بعثات مشتركة؛ ثانيا، عندما تستطيع الأمم المتحدة تحمل مسؤولية مواصلة عملية لحفظ السلام بدأتها منظمة إقليمية؛ ثالثا، عندما تستطيع منظمة إقليمية تحمل المسؤولية عن عملية لحفظ السلام بدأتها الأمم المتحدة؛ ورابعا، عندما تخول الأمم المتحدة منظمة إقليمية بنشر عملية لحفظ السلام إذا اعتبرت أن ذلك أكثر كفاءة.

وعلى أي حال، كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، تقع المسؤولية الرئيسية في جميع حالات صون السلم والأمن الدوليين التي أشرت إليها، على مجلس الأمن، لأن الفصل الثامن من الميثاق يؤكد أن مجلس الأمن يستطيع الإذن للمنظمات الإقليمية بتنفيذ إجراءات قسرية. وفي الوقت نفسه، وفي جميع تلك الحالات، سيتطلب ذلك تمويلا تكميليا وتمويلا موازيا.

وقد رحب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/7) بشأن العلاقة بين

الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لاسيما الاتحاد الأفريقي، في صون السلم والأمن الدوليين، بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وذكّر بأن التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية بشأن القضايا المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين جزء لا يتجزأ منن ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار، تسعدنا مبادرة تقديم المساعدة للاتحاد الأفريقي لزيادة قدرته على حفظ السلام بهدف إنشاء قوة احتياط أفريقية دائمة بحلول العام ٢٠١٠، وكذلك مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتشكيل أولوية احتياطية لحفظ السلام في المناطق دون الإقليمية الخاصة بها.

وفي المنطقة الأمريكية، تستحق حالة هايتي أن نشير إليها كنموذج للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. ويمكننا القول إن منظمة الدول الأمريكية قد أقامت رابطة استراتيجية مع الأمم المتحدة، وسهلت تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من خلال قيادة المنظمة وخبرتها المتراكمة.

ولقد أسهمت منظمة الدول الأمريكية بمعرفتها الفنية المحددة وتعاونت بصورة فعلية مع الجانب السياسي، وبالتحديد، في مواصلة العملية الانتخابية. ولقد كان ذلك أساسيا بالنسبة لتنظيم انتخابات حرة ونظيفة، انبثقت عنها حكومة هايتي الديمقراطية الحالية.

التعاون بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يتيح إمكانيات جمة لتعظيم فائدة الموارد وتحفيز الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي لتحقيق السلام والأمن عن طريق تعاون عملياتي فعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. لذلك من المرغوب فيه النهوض بآليات التشاور الرسمية وغير الرسمية التي تسمح للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بإثراء ذلك التفاعل فيما بينها. ونؤمن بأن منظمتنا العالمية، عندما تدرس صراعا محددا، من المثالي أن يكون متاحا لها، قبل اتخاذ الإجراء في الميدان، رأي ومشورة المنظمة الإقليمية ذات الصلة، وعليها أن تولي وجهات نظر تلك المنظمة الإقليمية الاعتبار الواجب.

ختاما، نؤمن بأن المزيد من اللامركزية في عمليات حفظ السلام والمزيد من تفويض المنظمات الإقليمية في تلك العمليات، إلى جانب مزيد من التعاون والتنسيق بين تلك المنظمات ومجلس الأمن، لن يخفف فحسب من العبء الفعلي عن مهام حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، التي بلغت مواردها حدها الأقصى، وإنما أيضا، واستنادا إلى مبدأ التبعية، يمكنه أن يحسّن فعالية بعثات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن. لذلك نعتقد بأن من المهم توزيع القدرة والموارد توزيعا متوازنا على كل الأقاليم في العالم، حتى يتسنى أيضا استغلال معرفة المنظمات الإقليمية بحالات الصراع.

التعاون المنهجي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الذي يشمل تقسيما واضحا للوظائف والقدرات الكافية سيزيد من فعالية المجتمع الدولي في منع الصراع. ومن شأنه أن ييسر استجابة أسرع عندما ينشب الصراع، وأن يوفر حلولا لبناء السلام الدائم. وفي ضوء الصلة القائمة بين الأمن والسلام والتنمية، فإننا نؤمن بأن المعرفة الخاصة للمنظمات الإقليمية، التي كانت ولاياتها الأصلية تحفيز التكامل الاقتصادي والتجاري، يمكن أن تكون ذات قيمة في كفالة نجاح الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الطويل الأمد.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي ممثل أوروغواي الكلمة.

**السيد روسلي** (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، وبلدكم إندونيسيا،

بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أن أشكركم بشكل خاص، معالي الوزير، على حضوركم إلى نيويورك لترؤس هذا الاجتماع.

قبل أن أتطرق إلى الموضوع الذي جمع بيننا هنا اليوم، أود أن أدلي ببضع ملاحظات حول المناقشات المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن.

أفترض أن الغرض من المناقشات المفتوحة هو السماح لأعضاء مجلس الأمن أن يستمعوا إلى وجهات نظر وآراء الوفود الأخرى لدى الأمم المتحدة التي ليست أعضاء في هذا الجهاز. إنني مهتم بذلك لأن هذه ليست أول مرة آتي أمام مجلس الأمن للإدلاء ببيان وألاحظ ظاهرة تتكرر مرة تلو الأخرى. عادة ما يحدث نوع من التروح من المجلس بعد ٩٠ دقيقة من بداية الجلسة، إذ يبدأ كبار موظفي الأمانة العامة والممثلون الدائمون بمغادرة القاعة تدريجيا. وعلاوة على ذلك، وفي هذه اللحظة بالذات، ألاحظ أن رئيس المجلس ورئيس بعثة واحدة فقط هما الممثلان الدائمان الوحيدان اللذان ما زالا جالسين حول الطاولة. يبدو أن هناك أشياء أهم تستأثر باهتمام زملائنا. وإنه لأمر مخجل أن يُحدد موعد لهذا الاجتماع يتضارب مع مواعيد تلك الأنشطة الأخرى. ولذا، أرجو ألا يعتبر هذا ممارسة من الطبقة الثانية أو اجتماعا لغرض الاستعراض فحسب. وبقدر ما يتعلق الأمر بأساليب عمل مجلس الأمن – وهذه عبارة يستشهد بها بلا انقطاع في هذا المبنى – فإن هذه الممارسة ينبغي أن تكون محل إصلاح مستفيض.

فيما يتعلق بالمسألة المعروضة على المجلس، يود وفدي أن يدلي بالتعقيبات التالية. ونحن سنتناول هذه المسألة من وجهة نظر مختلفة عن الماضي، عندما كانت مناقشات التلقين المذهبي تُعقد أيام الحرب الباردة بشأن تطبيق تدابير الإكراه والتفسيرات المقابلة للمواد ٤١ و ٤٢ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ من الميثاق.

في الممارسة الدولية الحالية، تمثل مشاركة المنظمات الإقليمية جزءا من إطار العمل الأشمل للمنظمة. وذلك يتيح أفضل القدرات لشتى الأقاليم حتى تبني وترسخ أقدام الدول التي يكون الصراع قد عصف بها. لذلك من الملائم أن نواصل المناقشة في مجلس الأمن حول وظيفة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

في المناقشة التي جرت في شهر آذار/مارس، ركزنا ملاحظاتنا على إمكانية أن تتولى المنظمات الإقليمية مسؤولية أكبر في مجال العمليات العسكرية. وأعربنا أيضا عن شكوكنا حول مسألة ما إذا ينبغي أن نشرع في إضفاء الطابع الإقليمي على عمليات حفظ السلام وحول الحاجة إلى إيلاء الاحترام التام لقلة من المبادئ التقليدية لعمليات حفظ السلام، خاصة مبادئ التجرد والحاجة إلى أن يعبر تكوين القوة عن أوسع تمثيل جغرافي ممكن.

وفي هذه المناسبة أود أن أتطرق إلى دور المنظمات الإقليمية بعد أن تكون قد شرعت في تأدية مهام حفظ السلام وبناء السلام. ففي ذلك المجال، يمكننا أن نقدّر الطاقة العظيمة لدى المنظمات الإقليمية على التعاون في العمليات التي تقودها الأمم المتحدة. وإننا نؤمن بوجود قيمة واضحة في الحجج الداعية إلى مشاركة المنظمات الإقليمية مشاركة أعظم في مجالي السلم والأمن، وبصورة أكثر تحديدا، في التعمير والتنمية فيما بعد الصراع. فعلى المستوى الإقليمي ذاك، تكون عواقب الصراع محسوسة بأقصى قدر ممكن. وإن دول منطقة صراع ما قادرة أكثر من غيرها على فهم الحالة في سياقها الفعلي. كما أن دول المنطقة هي التي تمتلك القدر الأعظم من المعلومات.

وفيما يتعلق بدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، لدينا مثال معاصر في انضمام بلدان من المنطقة ومنظمة الدول الأمريكية إلى جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في هايتي. لقد وفرت تلك البلدان المساعدة العسكرية. ولكن الأهم أنها، بالعمل من خلال منظمة الدول الأمريكية، سخّرت خبراتها في التعمير فيما بعد الصراع في شتى المجالات، بما فيها مجالات المساعدة الإنسانية؛ وتقوية المؤسسات الديمقراطية للدولة؛ وتقديم المساعدة الطبية والاقتصادية والمعونة الإنمائية. لا أريد أن أعطي قائمة كاملة شاملة بأنشطة منظمة الدول الأمريكية في الميدان، لكن دعمها حاسم الأهمية للدول المشاركة في بعثة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في هايتي. غير أنني أود أن أشير إلى الدعم الانتخابي الذي قدمته لهايتي بتمكينها من إنشاء لجنة انتخابية دائمة؛ ودعمها في تقوية المؤسسات؛ وفي عملية تحديث السجل المدني لهايتي؛ ودعمها في تقوية النظام القضائي في هايتي، خاصة عن طريق مركز الدراسات العدلية للبلدان الأمريكية واللجنة القانونية للبلدان الأمريكية؛ وتشجيعها السياحة والتجارة؛ ودعمها للأنشطة المولدة لفرص العمل وتحسين الاقتصاد؛ ومساعدتها في مجال التدريب الإداري وتنسيق المعونة الخارجية؛ ودعمها لحكومة هايتي في رسم سياساتها الإنمائية بالتنسيق مع الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية ومنظمات أخرى؛ وتنفيذ قرارات منظمة الدول الأمريكية الهادفة إلى زيادة التعاون مع هايتي لتيسير تشغيل مرفق مراقبة العقاقير الوطني عن طريق بناء القدرات التقنية والعلمية.

كما أود أن أُبرِز الخطوات التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية مع المؤسسات المالية الدولية، لا سيما دور مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. تلك المؤسسات تقدم مساعدة وثيقة للأولويات الإنمائية لحكومة هايتي بتقديم المساعدة المالية لبرامجها الرامية إلى خلق فرص العمل والنهوض بالتعليم وتأهيل البيئة. كما أنها تقدم الدعم للسياسة الصحية في شتى الأماكن.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي ممثل اليابان الكلمة.

**السيد شنيو** (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين وأشكركم على مبادرتكم بعقد هذا الاجتماع بحضور ممثلين عن كثير من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ومن خلال تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وما تراكم من تجربة بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات ابتداء من أواخر التسعينات، أثمرت العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تطورات هامة في الميدان. وآمل أن تعزز مناقشة اليوم المناقشات المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن في الماضي وأن تفضي إلى اتخاذ خطوات ملموسة صوب مواصلة تعزيز ذلك التعاون.

وأود أن أبدأ بمسالة منع نشوب الصراعات. فمنع نشوب الصراعات يحتاج إلى بذل جهود متواصلة، وبالتالي كثيرا ما يكون من العسير تحديد مؤشرات واضحة على تحقيق النجاح. وفي مثل هذه الظروف، يكتسي دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أهمية بالغة في استكمال عمل المجلس ودعم المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام. إذ ترصد تلك المنظمات عن كثب الحالة بصورة مستمرة، وتمارس الدبلوماسية الوقائية النشطة، استنادا إلى ما لها من مصلحة ثابتة في المنطقة المعينة وعمق درايتها بها. ومن الأمثلة المعروفة لهذا التعاون البعثات الميدانية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعات مثل مجموعة مينسك المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتعول اليابان على المنظمات والمبادرات الإقليمية لتعزيز دورها في الوساطة والدبلوماسية الوقائية في آسيا والشرق الأوسط

وأفريقيا. فلا بد في ذلك الميدان من إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمانة العامة بتواتر الاتصالات، وتشاطر المعلومات – بما في ذلك في المجالات التي ليس فيها أي وجود للأمم المتحدة – وإقامة علاقة عمل أوثق فيما بين المكاتب الميدانية. وفي ذلك السياق، نرحب بصياغة بعض المنظمات مؤخرا لمذكرات تفاهم وإعلانات مع الأمم المتحدة، ونأمل أن تساعد هذه الترتيبات أيضا على إزالة العراقيل الإدارية لزيادة التعاون.

وقد كان إسهام المنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في ميدان حفظ السلام إسهاما بارزا. وليس لدينا أدنى شك في أهمية دور المنظمات الإقليمية في ذلك المجال. فحالما ينشأ تهديد للسلم والأمن في المنطقة، فإن قدرة المنظمات الإقليمية على نشر قوات مقتدرة على نحو سريع وفي الوقت المناسب، بطلب من مجلس الأمن ومن خلال التشاور مع الأمم المتحدة، تكون مكسبا كبيرا للمجلس، فضلا عن المجتمع الدولي برمته، لدى التصدي بصورة فعالة لأزمة من الأزمات. ونرحب بالطابع المتنوع الذي أضفته المنظمات الإقليمية على طرائق التدخل، من مثل نشر قوات من الشرطة ومستشارين عسكريين ومستشارين من الشرطة بغية دعم إصلاح قطاع الأمن.

وأود أن أذكر مسألة متصلة بذلك الأمر. ففيما يتعلق بالمسألة الملحة الحالية المتمثلة في نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، يأمل الوفد الياباني أملا قويا في الإسراع بالتحضيرات ويعتقد أنه من المهم مواصلة التعاون لتحقيق ذلك الهدف بين مختلف الأطراف الفاعلة، بما فيها حكومة السودان.

وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاستفادة الفعّالة من تلك الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ودعمها إلى أقصى حد. والممارسة الفعلية للملكية تساعد على اكتساب المنظمات الإقليمية القدرة على مواصلة أنشطتها بنفسها. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة من خلال تعزيز اتخاذ القرار وبناء القدرات العملية لتلك المنظمات. وفي ذلك السياق، نرحب بجهود أمانة الاتحاد الأفريقي لتعزيز قدرته، بدعم من الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وترى اليابان أن تشاطر المعرفة والتجارب بين المنظمات مفيد، ولذلك يجب تعزيزه فيما بين المنظمات الإقليمية. ونشجع، في ذلك الصدد، الدفع بجهود إضفاء طابع مؤسسي على التعاون ليس مع الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا فيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذاتها.

وأما فيما يتعلق بدعم عمليات حفظ السلام التي تقوم بها المنظمات الإقليمية، فينبغي، من حيث المبدأ، لكل منظمة أن تتحمل أعباء تكاليفها الخاصة بها. وعندما تنظر الأمم المتحدة في إمكانية تقديم دعم مالي، ينبغي أن ينظر المجلس في مسألة استصواب تقديم الدعم وطريقة تقديمه على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة ما إذا كان ذلك الدعم متسقا مع المبادئ الناظمة لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ومتسقا أيضا مع بذل جهد من أجل الحصول على آراء الدول الرئيسية غير الأعضاء في المجلس — لا سيما كبار المساهمين بالأموال – كي يتسنى ضمان الشفافية. وعلاوة على ذلك، متى نُشِرت عملية لحفظ السلام، ينبغي التطبيق الصارم لذات القواعد والمعايير المتعلقة بإدارتها التي تُنَفَّذُ في الأمم المتحدة.

ويشكل بناء السلام مجالا آخر تعتقد اليابان أنه يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تسهم فيه. ويتطلب بناء السلام نهجا شاملا ومتكاملا ومشاركة جميع أصحاب المصلحة في هذه العملية. وقد أنشئت لجنة بناء السلام تحديدا

لكفالة هذا النهج. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة منظمة فريدة ومنفتحة، إذ أنها تشمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بوصفها أعضاء في اجتماعاتها القطرية. ونظرا لأن اليابان ترأس اللجنة في سنتها الثانية، فإنها تحث المنظمات الإقليمية على الإسهام في قيام المجتمع الدولي باستجابة أكثر فعالية من خلال تقديم ما لديها من معرفة وتقييم إلى اللجنة، عند الاقتضاء. وفي ذلك السياق، يسرني أن اللجنة قررت توجيه الدعوة إلى المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى للمشاركة في الاجتماع المتعلق ببوروندي، ونرحب بمشاركته في عمل اللجنة. كما نرحب بالصيغة المتعلقة بلجنة بناء السلام المدرجة في البيان الرئاسي الذي سيصدر اليوم.

واسمحوا لي أيضا أن أتناول بإيجاز مسألة مكافحة الإرهاب. فذلك مجال يمكن فيه أيضا للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تضطلع بدور هام من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي آسيا، يقوم الإطار المعني بالتعاون الإقليمي، الذي تشكل رابطة أمم جنوب شرق آسيا محوره، بتعزيز جهوده في ذلك المجال، وقد دأبت اليابان على تقديم دعم نشط لتلك الجهود.

وما انفكت حكومة اليابان تولي اهتماما وثيقا للأسباب الجذرية للصراعات وتتبع نهجا يحترم الملكية الإقليمية، فضلا عن تقديم مساهمات مالية من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وصندوق بناء السلام. ودأبنا على تعزيز توطيد السلام في أفريقيا من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي بشأن التنمية الأفريقية، التي شملت مؤتمر طوكيو الدولي بشأن التنمية الأفريقية المعني بتعزيز السلام، الذي عُقد في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وسنعقد مؤتمر طوكيو الدولي الرابع بشأن التنمية الأفريقية في أيار/مايو من العام المقبل، الذي سيتلوه مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في هوكايدو تoياكو في تموز/يوليه. وتنوي اليابان مواصلة عرضها للتحديات التي تواجه أفريقيا بوصفها مجالا ذا أولوية، والاستمرار في تعزيز تعاونها مع أفريقيا.

وإضافة إلى تلك المبادرات، ننوي مواصلة تقديم المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف في مجالات مثل جمع الأسلحة الصغيرة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتصدي للألغام الأرضية، فضلا عن تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في أفريقيا لتعزيز قدرتها. كما سنواصل نظرنا في إمكانية تقديم مزيد من المساعدة بغية تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام. ومن خلال تلك المساعي، ستظل اليابان منخرطة بصورة نشطة في مسألة منع نشوب الصراعات وتسويتها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا.

**السيد سو** (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يسر وفد بلدي أن يراكم، سيدي، تترأسون عمل مجلس الأمن في هذا الشهر. كما أهنئكم بتنظيم هذه المناقشة العامة الهامة بشأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. وترحب غينيا بهذه المبادرة الشاملة، التي تدل على تجديد وزيادة الاهتمام بتعزيز السبل والوسائل التي ستمكن هذه المنظمات من الوفاء بالتزامها، الذي صار بالغ الأهمية، بغية منع نشوب الصراعات وتسويتها وصون السلم وبناء السلام في جميع أنحاء العالم.

وإذ أؤيد البيان الذي ألقاه ممثل أنغولا بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، سأركز بياني على التحديات الحاسمة التي تواجه المجتمع الدولي والفرص المتاحة له بغية تعزيز السلم والأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة دون الإقليمية لحوض نهر مانو. ومما لا شك فيه أن الحالة في تلك المنطقة الشديدة الحساسية، التي تعتبر مصدرا لعدم الاستقرار في غرب أفريقيا، شهدت إحراز تقدم هام، تَجَسَّدَ على نحو خاص في بناء

السلام وإرساء الديمقراطية في ليبريا وسيراليون، واستئناف عملية السلام والمصالحة في كوت ديفوار، وتعزيز الحوار الوطني واستعادة الظروف المواتية لإقامة الحكم الرشيد وتحقيق النمو الاقتصادي في غينيا.

ولئن كنا نرحب بالتقدم المحرز، الذي يبشّر بمستقبل أفضل للمنطقة، فإنه ينبغي لنا ألا نتقاعس. فإحراز مزيد من التقدم لا يزال ضروريا للقضاء نهائيا على العوامل الأساسية المسببة لزعزعة الاستقرار ولمنع تجدد الصراعات والأزمات، ولضمان بقاء الدول وتحقيق الأمن الدائم.

وفي الواقع، بعد ١٥ عاما من العنف المسلّح، تمر اليوم دول وشعوب منطقة نهر مانو بمنعطف هام في تاريخها. وينبغي لها أن تواجه فرادى وبصورة جماعية التحديات الهائلة المتمثلة في إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وإقامة دولة القانون التي تحترم حقوق الإنسان، وحل المسائل العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات والإرهاب وتهريب الأسلحة.

وفي ذلك السياق، يتعين علينا أن نرحب بالبوادر المشجعة لإعادة تنشيط اتحاد نهر مانو واستئناف الحوار المستمر على مختلف المستويات بين الدول الأعضاء في الاتحاد. واتحاد نهر مانو، الذي احتفل في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بمرور ٣٤ عاما على تأسيسه، يعمل ليصبح في لب عملية التحوّل التي يشهدها الإقليم. وفي ذلك الصدد، فإن الدول الأعضاء ملتزمة بإعادة تنشيط الأمانة العامة للاتحاد وإعادة تنشيط آلياته التنفيذية، ولا سيما البروتوكول الخامس عشر لإعلان اتحاد نهر مانو، الذي يتناول المسائل التي تخص جماعة الاتحاد فيما يتعلق بالدفاع والأمن والعدالة وإدارة الأراضي والشؤون الخارجية.

كما تسعى بلدان حوض نهر مانو إلى تعزيز التعاون فيما بينها كي تواجه بصورة أفضل المسائل المترابطة المتمثلة في السلم والأمن والتنمية الاقتصادية المتكاملة في الإقليم. ولذلك، وبمبادرة من غينيا، قُدم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ مشروع ميثاق بشأن علاقات حسن الجوار والاستقرار والتضامن إلى البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو، وأقترح عليها انضمام كوت ديفوار. ومشروع الميثاق هذا عمل هام لبناء الثقة ينبغي أن يدخل حيز التنفيذ وأن يصبح فعالا بمجرد اعتماده.

ويجب علينا أن نشجع وندعم مبادرات اتحاد نهر مانو الرامية إلى القيام بإصلاحات مؤسسية وتعزيز الاندماج الإقليمي بشكل أوثق بين البلدان وضمان مزيد من فعالية في تسوية المشاكل العابرة للحدود.

إن بناء قدرة جماعات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز ثقافة السلم وعدم العنف فيما وراء حدود بلدانها مهمة حيوية. ويتعين إشراك المنظمات التطوعية مثل شبكة نساء نهر مانو للسلام وجماعة المعتقدات الدينية وبرلمان الشباب لاتحاد نهر مانو التي أدت دورا رئيسيا في إعادة السلم في جميع مراحل خطط العمل.

ومن الضروري اعتماد وجهة نظر إقليمية حقا للنهوض بجدول أعمال السلام لمنع تجدد الصراعات. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة والمانحين وجميع أصحاب المصالح ذوي الصلة دعم الأولويات التي وضعتها الدول الأعضاء بوضوح.

وترحب غينيا بنجاح لجنة بناء السلام في معالجة الأوضاع في البلدان الخارجة من الصراعات. ونشجع اللجنة على الاستمرار في الوفاء بولايتها بنفس الهمة والفعالية مع توسيع نطاق إجراءاتها لتشمل جميع البلدان الأخرى المعنية. ونرى أيضا أن مما له نفس القدر من الأهمية قيام المجتمع الدولي بتوفير الدعم اللازم للبلدان المجاورة التي أنهكتها الآثار الخطيرة للصراعات الدائرة على حدودها. وينبغي لنا أيضا أن نشدد على دور لجنة بناء السلام بوصفها هيئة التنسيق بين

منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على النحو الوارد في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/7).

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد اقتناع وفد بلدي بأن جلسة مجلس الأمن هذه، بلا شك، ستسهم في تحديد سبل معينة ومبشرة، تمكننا من تعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

**السيد مارتروسيان** (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة الإندونيسية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة العامة، وأن أشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، على تأييدكم لوجهات نظري بشأن هذا الموضوع المحوري.

بعد مرور وقت قصير على إنشاء الأمم المتحدة، أدت التطورات على الساحة الدولية إلى إطلاق مبادرات وإنشاء منظمات على صعيد الإقليم. وأصبح من الجلي أن المجتمع الدولي يحتاج عددا من المنظمات للتصدي للتحديات المختلفة التي تبرز في مختلف المناطق وفي مجالات متنوعة. وما فتئت تلك المنظمات تؤدي دورا هاما في حل المشاكل الإقليمية وتسوية التراعات المحلية. وفي ذلك الصدد، أؤيد تأييدا كاملا الموقف الذي أعرب عنه ممثل الاتحاد الأوروبي. ففي الواقع، إن المنظمات الإقليمية أقرب إلى ما يجري في الواقع على الأرض ولديها ذخيرة من الخبرات والتصورات ذات الطابع الفريد التي تُلقي بظلالها، في بعض الأحيان، على ما يجري: وغالبا ما يكون لديها حافز أقوى لمعالجة المشاكل الساخنة بسرعة وفعالية.

وأود أن أتكلم عن منظمتين إقليميتين بوجه خاص.

ولقد أسهم مجلس أوروبا، الذي أُنشئ بعد فترة وجيزة من إنشاء الأمم المتحدة، إسهاما كبيرا جدا في تحقيق الاستقرار الإقليمي بتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون. وما برحت أنشطته تقوم بدور مفيد، ولا سيما للديمقراطيات التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة. إن تركيز مجلس أوروبا على معالجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتسبب في تفاقم الصراعات هو، بحق، إسهام قيّم طويل الأجل.

وبنفس تلك الروح، تؤدي أيضا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دورا مركزيا في تهيئة الظروف التي تحقق الأمن في منطقتنا، عن طريق مطالبة الدول المنضوية تحت لوائها بتقديم التزامات واستخدام آليات لمنع نشوب الصراعات وحلّها. ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا من بين الأدوات التي توفرها المنظمة لوضع مجموعة من الآليات الفعّالة والمتميزة لتحديد الأسلحة. والالتزام الكامل لبلدان جنوب القوقاز بالترتيبات المتفق عليها شرط لا غنى عنه للمحافظة على الاستقرار والأمن في منطقتنا، حيث، للأسف، لا يزال تجدد الأعمال القتالية في تلك المنطقة ممكنا بالفعل. ونحن نرى أنه ينبغي لتلك المنظمة أن تهتم اهتماما خاصا لجميع انتهاكات الكميات القصوى المسموح بها من الأسلحة التقليدية في منطقة جنوب القوقاز وأن تنظر فيها بيقظة.

ومع ذلك، ما يميز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن المنتديات الدولية الأخرى مبدؤها الأساسي المتمثل في تحقيق توافق الآراء. وتكمن الميزة النسبية للمنظمة على الهيئات الدولية الأخرى في أن آليتها لصنع القرار تقوم على توافق الآراء. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن توافق الآراء بين الأطراف المعنية وحده هو الذي يؤدي إلى تسويات حقيقية ومُرضية ويضمن حلولا دائمة للتراعات التي تبدو مستعصية.

وتبيّن تجارب الماضي بوضوح أن الحلول المفروضة ليست غير مجدية فحسب، بل إنها هشة وغير قادرة على الصمود في وجه الزمن أيضا. إن وجود منظمات دولية شتى تتناول حل الصراعات في حد ذاته يثبت أن إتباع نُهج موحدة واستخدام صيغة الحلّ المناسب لجميع الحالات لمعالجة مختلف التراعات أمر غير واقعي. ولذلك، نرى بما أنه لكل صراع تاريخه وخصائصه المميزة، من المهم أن يُسمح للمنظمات الإقليمية، أو للجهات المناطة بها الولايات اللازمة ولديها الذاكرة المؤسسية والفهم المفصّل لتاريخ صراع ما وتطوره، بتقديم الحلول الدائمة، بدلا من تقديم وصفات فلسفية ذات نوايا حسنة تؤدي في أفضل الحالات إلى ضياع الوقت وفي أسوئها إلى فقدان الأرواح وتلاشي الأمل.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

**السيد دي بالاثيو إسبانيا** (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أتقدم بخالص الشكر لرئاسة إندونيسيا على هذه الفرصة الجديدة التي تُتاح لبلادي لمخاطبة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وإسبانيا هي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠٠٧. وأود أيضا أن أؤيد البيان الذي أدلى به صباح اليوم ممثل البرتغال نيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي.

كما يتذكر أعضاء المجلس، أتيحت الفرصة لوزير الخارجية والتعاون في إسبانيا، السيد موراتينوس كوياوبي، للتكلم أمام مجلس الأمن بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، لكي يطلع المجلس على أنشطة المنظمة خلال عام ٢٠٠٧.

ومنظمة الأمن والتعاون، المعترف بها بوصفها منظمة إقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، هي أكثر المنظمات الأمنية شمولا في أوروبا وأكبر منظمة للأمن الإقليمي في أي مكان في العالم. وتؤدي هذه المنظمة دورا هاما في دعم مجلس الأمن، الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويتناسب هذا الدور تماما مع منظمة الأمن والتعاون.

وبالنظر إلى العدد الكبير لأعضاء المنظمة، ومفهومها للأمن المتعدد الأبعاد والقائم على التعاون، وأدواتها المتطورة ومخزونها الشامل من القواعد والالتزامات، نجد أنها محفل لا غنى عنه للحوار السياسي والأمني. ففي كل أسبوع، ومن خلال اجتماعات في فيينا للمجلس الدائم ومنتدى التعاون الأمني، تلتقي ٥٦ دولة مشاركة من أمريكا الشمالية وأوروبا والمنطقة الأوروبية الآسيوية لمناقشة القضايا محل الاهتمام المشترك في الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والبشرية للأمن.

وبفضل شبكة المنظمة المكونة من ١٩ بعثة ميدانية في ١٧ بلدا والعمل المهني الذي تقوم به أمانتها ومؤسساتها، تقدم المنظمة المساعدة للدول المشاركة في نطاق واسع من القضايا، مثل إدارة الحدود وأمنها، وأعمال الشرطة، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة الاتجار بالبشر، وحماية الأقليات القومية، ودفع عجلة التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، ومراقبة الانتخابات، وضمان حرية الإعلام، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وحماية البيئة.

ولقد أسهمت المنظمة على مر السنين إسهاما كبيرا في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها، وفي عمليات حفظ السلام وبنائه، وكذلك في تسهيل تسوية الصراعات التي لم تحسم داخل منطقة مسؤوليتها الجغرافية. ففي جورجيا تعمل بعثة المنظمة على تهدئة التوترات وتشجيع المفاوضات وبناء الثقة والحفاظ على جهود إعادة الإعمار في منطقة الصراع بين جورجيا وأوسيتيا. وتعمل البعثة أيضا على دعم عملية السلام التي

تقودها الأمم المتحدة في الصراع بين جورجيا وأبخازيا، حيث تسعى جاهدة إلى تهيئة مناخ التفاهم وتشجيع الحوار عند وقوع الحوادث، كما كان الحال في حادث القذيفة في ٦ آب/أغسطس، وإيجاد السبل لتجنب حدوث أزمات في المستقبل.

إن الممثل الشخصي لرئيس المنظمة الحالي والرئيسين المشاركين لفريق مينسك التابع للمنظمة مازالوا ملتزمين بالتوصل إلى تسوية سلمية للصراع في ناغورني كاراباخ، ورغم أن جهودهم لم تسفر حتى الآن عن الانطلاقة المرجوة. ولا تزال بعثة المنظمة الموفدة إلى مولدوفا تقوم بتسهيل المشاورات الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية مستدامة للصراع في المنطقة الواقعة عبر نهر دنستر. وفي موازاة ذلك، تعمل البعثة على دعم النهوض بحقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية. وكانت الزيارة التي قام بها مؤخرا وزير الخارجية موراتينوس لمولدوفا بصفته الرئيس الحالي للمنظمة قد أسفرت عن تطورات ايجابية في كلا جانبي نهر دنستر. وخلال مشاورات المتابعة التي ستُجرى في مدريد في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر سيسعى السيد موراتينوس إلى الاستفادة من هذا التقدم.

وتعمل بعثة المنظمة في كوسوفو بوصفها جزءا لا يتجزأ من بعثة الأمم المتحدة وفي إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، حيث تحتل الصدارة في مجالات حقوق الإنسان وبناء القدرات والمؤسسات. ورغم أننا نؤيد جهود مجلس الأمن والهيئة الثلاثية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا للمساعدة على تسهيل إيجاد حل عادل ودائم يدفع نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة، إلا أن بعثتنا محايدة وتهدف إلى تحسين تنفيذ المعايير بغض النظر عن الشكل النهائي للتسوية السياسية. ويبقى هذا العمل حيويا لجميع مواطني كوسوفو ونأمل ألا يضيع هباء في المناخ الحالي المشحون سياسيا. علاوة على ذلك، تدعم المنظمة بنشاط تنفيذ قرارات مجلس الأمن، خاصة في مجالات مكافحة الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتسهل منظمتنا أيضا تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ولا تزال المنظمة ملتزمة التزاما قويا بمواصلة تقديم المساعدة لأنشطة مجلس الأمن وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة. ففي آذار/مارس ٢٠٠٦، أعادت الدول الأعضاء في المنظمة تأكيد هذا الاستعداد من خلال اعتماد إعلان بشأن التعاون مع الأمم المتحدة، وذلك ردا على دعوة من الأمم المتحدة لتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، على النحو الذي أُعرب عنه في قرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥).

وبهذه الروح تقدر المنظمة القيمة الكبيرة للمناقشات المواضيعية السنوية بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. فهذه المناقشات تتيح فرصة فريدة لتبادل الآراء والمعلومات والخبرات، وكذلك لاستكشاف إمكانيات تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ومن نفس المنطلق ترحب المنظمة كثيرا بالاجتماعات المنتظمة والرفيعة المستوى بين أمين عام الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ونقدر بشكل خاص الممارسة الجيدة المتمثلة في دعوة الرئيس الحالي للمنظمة إلى الإدلاء بخطاب سنوي أمام مجلس الأمن. ونأمل أن يصبح هذا تقليدا ثابتا لمساعدة مجلس الأمن على التعرف على أولويات وأنشطة المنظمة. والاجتماعات السنوية بين الأمم المتحدة والمنظمة على مستوى الموظفين ، إلى جانب المشاركة المنتظمة لممثلي الأمم المتحدة في اجتماعات المنظمة الإقليمية لرؤساء البعثات، هي أيضا أدوات إضافية مفيدة جدا في تحويل الالتزام السياسي إلى تعاون عملي بين المنظمة والأمم المتحدة وفي السعي إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

إن لكل منظمة إقليمية خبرتها الفريدة الخاصة بها، وذلك على أساس الولايات والأدوات الموضوعة تحت تصرفها. ولذلك فإن كل منظمة إقليمية هي شريك لا يقدر بثمن للأمم المتحدة ومجلس الأمن هذا. واغتناما لهذه الفرصة، ومع وجود العديد من المنظمات الإقليمية الأخرى حول هذه الطاولة، أود أيضا أن أؤكد من جديد التزام منظمة الأمن والتعاون بمواصلة تعزيز الحوار مع شركائنا الأحد عشر في التعاون من منطقة البحر الأبيض المتوسط وآسيا. بالإضافة إلى ذلك، وإدراكا للامتدادات الممكنة للتهديدات الأمنية بين المناطق المتجاورة، فإن منظمتنا مستعدة أيضا لمشاطرة التجارب والخبرات مع المنظمات الإقليمية الأخرى، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي الواقع، يمكن للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من خلال تعزيز الحوار والسعي إلى مزيد من التعاضد أن توسع نطاق الأدوات التي ستُستخدم في الجهد المشترك لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

**السيد هوانغ تشي ترونغ** (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): باسم وفد فييت نام، أود أن أهنئكم أنتم وبلدكم، إندونيسيا، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونرحب ترحيبا حارا بمبادرتكم لإجراء هذه المناقشة بشأن هذا الموضوع الهام ونقدر تقديرا عاليا ورقتكم المفاهيمية الموضوعية بشأن هذا الموضوع. وإني واثق بأن هذه الجلسة، في ظل قيادتكم البارعة، سوف تتوصل إلى نهاية ناجحة للغاية.

في وقت يواجه فيه العالم المعاصر طائفة كبيرة من التهديدات المترابطة عبر الوطنية وعبر الإقليمية، يزداد المجتمع الدولي إدراكا للدور المحوري الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

ويود وفدي أن يشير إلى أنه في الوقت الذي يشدد الفصل الثامن من الميثاق على مبدأي التبعية والتكاملية في العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فإنه يؤكد على أهمية التسوية السلمية للمنازعات المحلية عن طريق الترتيبات الإقليمية. وكما هو وارد أيضاً في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١) فإن الطابع المتعدد الأبعاد للتحديات التي تواجه المنظمة يتطلب اتباع نهج متعدد التخصصات تشارك فيه أطراف فاعلة متعددة في مرحلتي تشخيص الأزمات وعلاجها، وبهذا تفتح آفاقاً جديدة لتفاعل الجهات الإقليمية الفاعلة وإسهامها في الأمن الجماعي.

وينبغي التأكيد على أن مجلس الأمن عقد العزم، بموجب قراره ١٦٣١ (٢٠٠٥)، على توسيع نطاق إشراك المنظمات الإقليمية في أعمال المجلس وتشجيع ما تقدمه من إسهامات في عمليات منع نشوب الصراع وحفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، تجلى التعاون المتعدد الأوجه بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ووسائل تطوير هذا التعاون على نحو كبير في مختلف القرارات والتقارير التي اعتمدتها الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بالتنفيذ، فنحن مقتنعون بأن القرب الجغرافي والروابط التاريخية والثقافية الوثيقة بين أعضاء المنظمات الإقليمية يعطيها ميزة الفهم الأفضل للأسباب الجذرية للصراعات الإقليمية وإيجاد حلول سلمية لتلك المشاكل. وتؤكد التجارب الأخيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبلقان على الأهمية المتزايدة للمنظمات الإقليمية كشركاء للأمم المتحدة في عمليات منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها وبناء السلام وتحقيق الاستقرار. والموارد

المقدمة من الجهات الفاعلة الإقليمية تعزز الأعمال العالمية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وحل المسائل الأخرى العابرة للحدود والتي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

وفي حين أن من الصحيح أن المنظمات الإقليمية لا تعمل جميعها بنفس الطريقة وأنه ينبغي احترام المنظورات الإقليمية، تسلم فييت نام بوجود مجالات معينة يمكن فيها زيادة تطوير وتعزيز الإسهامات المقدمة من المنظمات الإقليمية في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وانطلاقاً من خبرتها الفريدة في مجال عمل كل منها ومعرفتها الثرية بالأحوال الثقافية المحلية، ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تزيد التركيز على الدبلوماسية الوقائية وآليات الإنذار المبكر وبناء المؤسسات وتعزيز التنمية والرفاه. وينبغي تشجيع المنظمات الإقليمية على الاضطلاع بدور رئيسي في توفير المعلومات من الميدان وفي المساعدة على وضع استراتيجيات حفظ السلام وبناء السلام لمجلس الأمن ولجنة بناء السلام والأجهزة الأخرى. وفي الميدان، على سبيل المثال، قدمت الخبرة الفنية والموارد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ورابطة الدول المستقلة والاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ضمن منظمات أخرى، إسهامات جديرة بالثناء في عمليات حفظ السلام وأنشطة الأمم المتحدة لإعادة البناء بعد انتهاء الصراع.

وبنفس الأهمية، لا بد من مواصلة استكشاف وتوسيع الطرائق الممكنة للشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على أساس المساواة والتعزيز المتبادل، مع مراعاة الخصائص المتمايزة للمنظمات الإقليمية من حيث العضوية وتوفر الموارد والقدرة المؤسسية، فضلاً عن الطابع الفريد لكل حالة من حالات الصراع.

وينبغي أن يكون بوسع المنظمات الإقليمية، ولا سيما القائمة في أفريقيا، أن تعول على الدعم السياسي والمالي والسَّوقي الذي تقدمه الأمم المتحدة فيما تبادر به من أعمال لحل الصراعات في مناطقها. وينبغي بالمثل أن تقيم المنظمات الإقليمية اتصالات أوثق مع مجلس الأمن بغية تزويد المجلس باستيفاءات شاملة حسنة التوقيت عما تضطلع به. وترحب فييت نام في ذلك الصدد بالإسهام الهام في تحقيق تلك الأهداف من خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى المنتظمة التي يعقدها الأمين العام مع قادة المنظمات الإقليمية، وتتطلع إلى تقريره القادم الذي يقدم فيه مقترحات محددة بشأن الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم الترتيبات الرامية إلى زيادة التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من الميثاق على نحو أفضل.

ولقد اتخذت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، منذ إنشائها في عام ١٩٦٧، مبادرات عديدة تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وتتضمن تلك المبادرات إعلان إقامة منطقة سلام وحرية وحياد في جنوب شرق آسيا، ومعاهدة المودة والتعاون في جنوب شرق آسيا، وإعلان اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، والإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي، فضلاً عن الأعمال الإقليمية المضطلع بها بالتعاون مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بتيمور - ليشتي وميانمار.

وقد ساعد إنشاء المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وعملية رابطة أمم جنوب شرق آسيا + ٣ - رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وجمهورية كوريا - على توسيع القدرة الإقليمية على التصدي لعدد من التحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة عبر الوطنية. وتولي رابطة أمم جنوب شرق آسيا أهمية كبيرة أيضاً لتعزيز

المشاورات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، وتعزيز المساعي المتعددة الأطراف لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

ويلاحظ بلدي مع الارتياح أنه قد تم مؤخراً منح رابطة أمم جنوب شرق آسيا مركز المراقب في الجمعية العامة، وأن الرابطة وقعت على اتفاق للتعاون مع الأمم المتحدة. ونرى أن ثمة إمكانية كبيرة لتوسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والرابطة. ويحدونا وطيد الأمل أيضاً في أن تستمر العلاقة المتعددة الأوجه بين المنظمتين في إحراز تقدم مطرد في كل مجالات المصالح والشواغل المشتركة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جزر سليمان.

**السيد بك** (جزر سليمان)(تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يتقدم لكم، سيدي، ولوفدكم بخالص التهنئة على رئاسة المجلس، وأن يشكركم على عقد مناقشة مفتوحة بشأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. ويتفق هذا والفصل الثامن من الميثاق - كما ذكر المتكلمون السابقون - ويسلم وفدي بدور الترتيبات الأمنية الإقليمية ودون الإقليمية في الحفاظ على السلام الدولي. ولقد كان لتغير المناخ الدولي والتغيرات التي أحدثتها الدول الأكبر في النظام الدولي أثر على جميع الآليات الأمنية العالمية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأدى ذلك إلى صقل تلك الآليات.

ويسر وفدي أن رئاسة المجلس قد بادرت بالاتصال بالعضوية الأوسع لمناقشة هذه المسألة الهامة. فهذه المناقشة لا تسمح لنا باستعراض مدى أمن العالم الآن بناء على إسهامات الآليات الإقليمية ودون الإقليمية فحسب، بل وتقييم ذلك الأمن أيضاً. كما أنها تمكننا من أن نسترعي انتباه المجلس إلى بعض التحديات التي تواجه الآليات دون الإقليمية والإقليمية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وإلى التماس أفضل السبل لمعالجة هذه التحديات في ضوء دور المجلس ومقاصده. ووفدي إذ يذكر ذلك، يسلم بأن لكل من المناطق المختلفة خصائصها وواقعها الخاص.

ومن بين الفجوات الصارخة التي حددها وفدي فيما يتعلق بهذه المسألة عدم التقيد بالمادة ٥٤ من الميثاق. وتؤكد هذه المادة على ضرورة إبقاء المجلس على علم تام بجميع الأنشطة المضطلع بها في إطار الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بصون السلام الدولي. وفي الوقت الحالي، فإن بعض المناطق تحظى باهتمام أكثر من غيرها. ويشكل هذا فجوة مؤسسية يمكن معالجتها في إطار أساليب عمل المجلس بتقديم تقارير دورية إلى المجلس من الأمانة العامة والدول المعنية عن جميع الآليات الأمنية الإقليمية ودون الإقليمية. ويمكن أن يتم ذلك على أساس مرة كل ستة أشهر أو على نحو فصلي.

وتؤيد الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) أيضاً ذلك الاقتراح، وتدعو إلى إبرام اتفاق رسمي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وإشراك هذه المنظمات في أعمال مجلس الأمن. هذا بالإضافة إلى تعزيز الأمم المتحدة والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبعبارات الأخرى تقوم حاجة إلى قدر من التحرك يتجاوز عقد المشاورات مرة كل سنتين بين المنظمات الإقليمية والأمين العام. وفي هذا المقام، إذا كان هناك مشروع مذكرة تفاهم، فإن جزر سليمان ستشعر بالسرور لمناقشة هذا الأمر في عمليتها الإقليمية في محاولة لإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات مع الأمم المتحدة.

إن جزر سليمان بلد يمر بفترة بعد انتهاء الصراع ويرحب بصورة خاصة بهذه المناسبة بوصفه متلقيا لتدبير أمني دون إقليمي ومستمر. وتمثل هذه المناسبة فرصة لوضع بعثة تقديم المساعدة إلى جزر سليمان قيد اهتمام المجلس مع نجاحاتها وتحدياتها.

ويشكل صون السلام والأمن الدوليين على الصعيد الإقليمي ممارسة مكلفة ماليا وهي، بالتالي، مدفوعة بتلك الموارد. والمنطقة دون الإقليمية التي يتبع لها وفدي لديها، في إطار عضويتها، عضوان من البلدان المصنعة ضمن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومكن هذا من إنشاء آلية فعالة للتعاون الإقليمي. والمسألة المتعلقة بالآليات الإقليمية تتمثل في أن هذه الآليات إذا لم تتم إدارتها بشكل سليم أو كانت غير متوازنة في نهجها، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تعالج أعراض الصراع بدلا من أسبابه. ويمكن أن تحصل خلافات بين الدولة المتلقية والمنظمة الإقليمية. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للمنظمات الإقليمية التي تعمل على صون الاستقرار الإقليمي أن تقوم بذلك العمل بشراكة قوية مع البلد المتلقي مع تحليها بالمرونة في ما يتعلق بالمناخ الأمني والاقتصادي والاجتماعي المتغير. ويجب أن تكون شراكة تتخذ شكلا للمشاركة، بغية ضمان أن تكون عمليات ملكية وقيادة السلام وبناء الدولة عمليات تقودها البلدان ومدفوعة من البلدان. كما أن اتخاذ القرارات باستخدام الدبلوماسية العامة، فضلا عن الدبلوماسية الهادئة، يتسم بالأهمية.

إن انعدام مثل ذلك التعاون سيعرض الدولة المتلقية لأخطار الانزلاق إلى حالة للصراع . ويشكل الأمن والتنمية وجهين لعملة واحدة ولا يمكن غرس السلام الحقيقي إلا إذا تم تنفيذهما بشكل متزامن. ويترع إلى إهمال الاحتياجات الاقتصادية والإنمائية للبلد، مع إيلاء المزيد من التركيز في الجهد التعاوني على المسائل المتعلقة بسيادة القانون والديمقراطية والحكم. وجزر سليمان، وهي أحد أقل البلدان نموا، متعثرة في ما يتعلق ببلوغ أهدافها الإنمائية للألفية وهي في موقف ضعيف، إذ أن احتياجاتها الإنمائية لا تلقى الاهتمام اللازم. وفي هذا الصدد، يشكل تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أمرا بالغ الأهمية لمعالجة شواغل جميع الأطراف، وضمان أن يبقى التعاون في مجالي الأمن والتنمية في مساره السليم. ويقوم هذا على الإدراك بأنه، في العديد من الصراعات الدائرة اليوم، دخلت المنظمات الإقليمية بشكل أكبر في بلدان أكثر من البلدان التي ستدخلها مؤسستنا المتعددة الأطراف، ولذلك راكمت هذه المنظمات تجارب سلبية وإيجابية على حد السواء.

إن البعثة الإقليمية لتقديم المساعدة إلى جزر سليمان التي تقودها أستراليا وتدعمها دعما قويا نيوزيلندا وزميلاتنا الدول الجزرية الصغيرة النامية في جزر المحيط الهادئ دخلت العام الرابع لوجودها في جزر سليمان. وهي مؤلفة من دعم عسكري ودعم من الشرطة وموظفي الخدمة المدنية، كلها مدمجة في واحد. وظلت البعثة ناجحة في مهمتها؛ ولكنها، شأنها شأن أي شيء جديد، لديها أوجه قوة وأوجه ضعف وتواجه تحديات معينة. وتواجه الآليات الإقليمية، لكونها أطرافا فاعلة خارجية، تحديا في تنسيق جهودها مع الوقائع الوطنية والسياسية والاقتصادية التي تسعى لدعمها ويلزم أن يتم صقلها وتكييفها على المناخ المتغير الذي تعمل فيه.

وبهذه الروح، وفي الاجتماع السنوي لقادة جزر المحيط الهادئ الذي عقد الشهر الماضي، ذكر أن جزر سليمان كانت قد قررت أن تستعرض قانون تسهيل المساعدة الدولية لعام ٢٠٠٣. وسيسعى الاستعراض لزيادة الشراكة بين الدولة المتلقية وجزر سليمان والبعثة الإقليمية. وتود جزر سليمان أن تشهد تعزيز آلية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بغية ضمان عدم السماح بتدهور أي مسائل تنطوي على مشاكل بل ومجابهتها بالاهتمام الدولي، عند

الاقتضاء. وفي نهاية المطاف، لا بد من المحافظة على محورية مجلس الأمن وحمايتها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

**السيد سكينر - كلي** (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر ممثل إندونيسيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي تمكن البلدان غير الأعضاء في المجلس من الإعراب عن آرائها بشأن هذا الموضوع الهام للغاية. كما أود أن اشكر ذلك الوفد نفسه على الوثيقة المرجعية الواضحة للغاية التي عممت على جميع الوفود. ويشرفني أيضا ويسعدني أن أشاهد صديقنا حسن ويراجودا، وزير الخارجية، يتولى رئاسة هذه الجلسة.

إننا ندرك حقيقة أنه كلما زادت التحديات المعقدة لعالمنا المتسم بالعولمة، كلما أصبح الأمر الأكثر أهمية هو إقامة الشراكة وحشد الجهود بين منظماتنا بغية توفير الأمن الذي يكون أمنا جماعيا بشكل حقيقي وفعالا ومنصفا للجميع. ويمثل صون السلام الدولي أكبر دليل قوى وعملي على التزامنا بالأمن الجماعي. وأصبحت الاتحاد في هذا المجال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمرا بالغ الأهمية لنجاح جهودنا المشتركة.

إن الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية اليوم أقوى مما كانت عليه خلال أوائل التسعينيات. والعديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذاتها أكثر قوة، وبالتالي، فإن التفاعل معها مكثف وكبير وهام بشكل أكبر. وفي الأعوام الأخيرة، شمل التعاون السياسي والتنفيذي، على سبيل المثال لا الحصر: التعاون مع العملية المختلطة لحفظ السلام مع الاتحاد الأفريقي في دار فور، والتعاون مع الاتحاد الأوروبي في دعم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والشراكات المستمرة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان وكوسوفو ومع منظمة البلدان الأمريكية في هايتي.

وتلك بعض نماذج نطاق السياسات والأنشطة التنفيذية التي تم الاضطلاع بها في الأعوام الأخيرة. وبالتالي، نعتقد أن لدى الأمم المتحدة اليوم بالفعل فكرة أفضل لنطاق هذا التعاون وحجمه ومزاياه وعيوبه. ولذلك، تتحسن المعرفة بالحالات المعينة، بفضل الإسهامات السياسية التي تقدمها الأطراف الفاعلة الإقليمية. ومكنت القدرات العسكرية والقدرات على حفظ السلام لهذه الأطراف من الاستجابة بصورة أسرع، حينما تندلع أي أزمة، فضلا عن خلال المراحل الحاسمة. ومواردها بالغة الأهمية لبناء السلام في مرحلة بعد انتهاء الصراع.

ومع ذلك، وبالرغم من هذه الحوادث الإيجابية بالتأكيد، وبغية أن تصبح هذه العلاقة جوهرية وفعالة بشكل أكبر، ما زال يتعين علينا أن نحل المشاكل المعلقة. وكما قلنا في مناسبات سابقة، وبالرغم من أن الفصل الثامن من الميثاق يشير إلى الترتيبات والهيئات الإقليمية ويحدد علاقتها الوظيفية مع مجلس الأمن، فإنه لم يرد أي ذكر للعلاقات الدستورية لهذه الترتيبات مع مجلس الأمن. ونعتقد أن الأمر البالغ الأهمية هو إيجاد وضوح أكبر بشأن مجموعة من المسائل التي من شأنها أن تيسر إنشاء آلية عالمية وإقليمية للسلام والأمن، يوافق عليها مجلس الأمن، فضلا عن المنظمات الإقليمية، على النحو الذي أوصى به الأمين العام السابق كوفي عنان في تقريره المؤرخ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/590).

وفي نصف الكرة الغربي، شكلت مثالا للتعاون الناجح حالة هايتي، حيث أنشأت منظمة الدول الأمريكية شراكة إستراتيجية قيمة مع الأمم المتحدة. وأدى هذا إلى تيسير تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار

في هايتي، التي يتشكل عنصرها العسكري والمدني الرئيسي من أمريكا اللاتينية، بفضل القيادة والتجربة اللتين تم الحصول عليهما في الإعداد للانتخابات في هايتي.

وأوضح رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى أهمية العملية الديمقراطية في هايتي بالنسبة للمنطقة بأسرها. وحثوا منذ ذلك الوقت، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في وجودها المستمر، على توطيد تلك العملية وقدموا مساعدتهم لها.

ومن الأهمية بمكان للسلطات الإقليمية ودون الإقليمية أن تطور آلياتها بالذات. وفي المجال دون الإقليمي، تعمل معا البلدان الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى والمكسيك بشأن وضع إستراتيجية أمنية للمكسيك وأمريكا الوسطى، تسعى لتوجيه وتنسق الإجراءات الأمنية التي اعتمدتها بلدان المنطقة في الأطر القانونية لكل بلد. والأهداف المحددة لهذه الإستراتيجية هي: مواءمة الجهود المختلفة في المنطقة في مجال توفير الأمن، بغية إحراز نتائج أفضل؛ وتيسر التنسيق وتبادل المعلومات والخبرة بين الوكالات التنفيذية والسلطات المختلفة في المنطقة بغية زيادة فعالية مكافحة الجريمة الإقليمية؛ وتحديد الاحتياجات المالية وإدارتها، إضافة إلى الاحتياجات إلى الموارد والاحتياجات التدريبية، المطلوبة من المؤسسات الأمنية. وباختصار، إن مكافحة الجريمة المنظمة،والاتجار بالمخدرات، وتدعيم آليات تبادل المعلومات، ومكافحة تجارة الأسلحة غير المشروعة ومكافحة الإرهاب، مجالات ذات أولوية في الاستراتيجية.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة – المتصلة بحفظ السلام– في الفقرة ١٤ من الورقة المفاهيمية لهذه المناقشة (S/2007/640، المرفق)، فإننا نعتقد، أولا وقبل كل شيء، أن نموذجا واحدا من القوة المختلطة لا يمكن أن يكون قابلا للتطبيق دائما في جميع الصراعات والمناطق. وقد أظهرت لنا التجربة الماضية أنه يجب تقييم الصراعات وإدارتها على أساس كل حالة بمفردها. لذا، فإننا نعتقد أنه ينبغي أيضا مناقشة هذه المسألة بتعمق، في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

واليوم، أكثر من أي وقت، يجب على المنظمات الإقليمية أن تؤدي دورا حاسما، ليس في منع الصراع وتسويته فحسب، ولكن في حفظ السلام وبنائه أيضا. والمجاورة الجغرافية، والعلاقات التاريخية والثقافية الوثيقة بين أعضاء المنظمات الإقليمية تعطيها مزايا نسبية في اكتساب فهم أفضل للأسباب الجذرية للصراعات الإقليمية، وبالتالي إيجاد حلول سلمية لتلك المشاكل.

وفيما يتعلق بالطريقة التي نستطيع بها التشجيع على مشاركة أوسع من جانب المنظمات الإقليمية في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، نقترح أن يحاول أعضاء مجلس الأمن، أثناء وجودهم في بعثة خاصة للمجلس، لقاء ممثلي المنظمات الإقليمية . وعلاوة على ذلك، ينبغي تزويد أولئك الممثلين بما يمكّنهم من إبلاغ مجلس الأمن بأنشطتهم.

إن لجنة بناء السلام تؤدي الآن دورا أساسيا في منظومة الأمم المتحدة من حيث تحديد استراتيجيات بناء السلام للبلدان الخارجة من الصراع، وفي تحسين التنسيق. والتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية، ومشاركة المجتمع المدني في بناء السلام يشكلان مساهمات هامة في نجاح اللجنة.

وختاما، أود أن أعرب عن دعمنا الكامل لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية والأنواع الأخرى من المنظمات. وإذا أرادت الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، حقا، إقامة شراكة فعالة، فعليها أن تعزز قدرات تلك المنظمات بتقديم المساعدة التقنية، والمالية والبشرية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

**السيد لوفالد** (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن النرويج تدعم مجلس الأمن في جهوده لجعل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين أوثق وأكثر شمولا. وإننا مشاركون في تلك الأنشطة من خلال الأمم المتحدة، فضلا عن مشاركتنا من خلال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي التنويه الخاص بالاتحاد الأفريقي، الذي اضطلع بمسؤولية متزايدة من أجل السلام والأمن في القارة الأفريقية.

ولتشجيع المشاركة بشكل أكثر شمولا من جانب المنظمات الإقليمية، يجب علينا أن نستبدل العادات القديمة والحماية المؤسسية بنهج منفتح ومرن ومكيف للحالة المعنية التي تعالجها. وتجربتنا مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في دارفور، حيث يقدم الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي دعما بالغ الأهمية للاتحاد الأفريقي، تُظهر تماما مدى أهمية ذلك.

إن أحد الدروس المستفادة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان هي أن التعاون في الميدان يمهد الطريق لتعزيز المشاركة المتبادلة. والاتحاد الأوروبي في طريقه إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لتقديم الدعم العسكري لعملية الأمم المتحدة هناك. وقد أيدت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) استعدادها لتوفير قدرات نقل جوية استراتيجية دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وهي تدرس بروح إيجابية طلبا لمساعدة الاتحاد الأفريقي على بناء قدرته على حفظ السلام. وهذا التعاون يبني الثقة ويمكن من المشاركة على نحو أكثر شمولا.

وحاليا، تقوم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بجهد مشترك لإنشاء إحدى أكبر عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة على الإطلاق: وهي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وقد أدت العملية السياسية إلى إنشاء هذه العملية، مما يضمن صبغتها الأفريقية الغالبة. ونموذج هذه البعثة يقدم نمطا جديدا للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويُتوقع الكثير من هذا النموذج المختلط. وسيقاس نجاحه بمدى تأثيره الميداني، وبقدرته على جعل التعاون الفعال ممكنا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ومع أنه لا يزال من المبكر جدا تقييم النموذج المختلط، فإن تجربتنا مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ستمكّننا من تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتحسينه.

ولا يعتمد نجاح هذه العملية على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إطار تلك البعثة فحسب، ولكنه سيعتمد أيضا على علاقاتها مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، ومع البعثة الجديدة المزمع إنشاؤها في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

إن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أكثر من مجرد عملية مشتركة لحفظ السلام؛ إنها تجمع جهود وخبرات منظمتين بقيادة السيد رودولف أدادا، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور. وفي نظر كلتا المنظمتين، قد يثبت أن هذا مصدر قوة ويمكن أيضا أن يكون تحديا. فلدى الأمم المتحدة خبرة مؤسسية في عمليات حفظ السلام، بينما الاتحاد الأفريقي لديه شواغل إقليمية، ولا يزال في طور بناء قدراته في عملية السلام.

وأود أن أحيي الاتحاد الأفريقي على جهوده الرامية إلى تنمية قدراته على حفظ السلام، بينما يضطلع، في الوقت نفسه، بمسؤوليات في مجال العمليات تمس الحاجة إليها في دارفور والصومال معا. وستواصل النرويج مساعدة الاتحاد

الأفريقي على تطوير البعد المدني للقوة الأفريقية الاحتياطية من خلال برنامج التدريب من أجل السلام، الذي يدرب الشرطة الأفريقية والخبراء المدنيين لصالح البعثات الأفريقية لدعم السلام.

وإذا أُريد النجاح لأي عملية، فإنه يجب أن يكون هناك تسلسل واضح للقيادة. ولا بد للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من العمل معا. وآلية التنسيق والدعم المشتركة بينهما في أديس أبابا سيكون لها دور أساسي في ذلك الصدد. وهذه التعقيدات التنظيمية ليست سوى جزء من الهيكل التنظيمي. ونجاح العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، سيتوقف على نتيجة محادثات السلام بين حكومة السودان والجماعات المتمردة. وفي ذلك الصدد، ربما يكون من المزايا الحسنة أن تلك المحادثات تجري بقيادة مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن النرويج مستعدة لدعم الطرفين في جهودهما الهامة. كما أننا مستعدون للمساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة في العملية المختلطة. ونحن مساهمون بالموارد المالية والبشرية في محادثات السلام في دارفور. وقدرة العملية على تنفيذ ولايتها - وتوفير الأمن للمدنيين وحماية العمليات الإنسانية - ستحدد طبيعة التعاون المستقبلي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

**السيد علي** (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، قبل كل شيء، أن أهنئكم، سيدي الوزير، وأهنئ ماليزيا بتولّي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. إننا مسرورون بأن نراكم تترأسون هذه الهيئة الرئيسية من هيئات الأمم المتحدة، التي تتحمل المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن ذلك الموضوع هو أحد أهم المواضيع التي ينبغي أن يناقشها المجلس، في ضوء التحديات الكثيرة التي تواجه المناطق المعنية، والدور الذي يمكن أن تؤديه تلك المنظمات في صون السلام والأمن في تلك المناطق.

في الحقيقة، يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تسهم بصورة بنّاءة في أعمال مجلس الأمن لضمان أن يسود السلام والأمن في مناطق معينة، ولا سيما في ضوء المتطلبات المتزايدة الملقاة على عاتق موارد الأمم المتحدة وتعقيدات السياسات العالمية. وإننا نتقاسم مع الأمين العام الأسبق بطرس بطرس - غالي رؤيته بأن:

”العمل الإقليمي، من قبيل اللامركزية، والتفويض بالسلطة، والتعاون مع جهود الأمم المتحدة، لا يقتصر على تخفيف أعباء المجلس، بل يمكن أن يسهم أيضا في شعور أعمق بالمشاركة، وتوافق الآراء، وإضفاء الطابع الديمقراطي على الشؤون الدولية“. (S/24111، فقرة ٦٤)

ومن الواضح أن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن عن طريق التسوية السلمية للمنازعات يحظى باعتراف الأمم المتحدة، عملا بأحكام الفصل الثامن من ميثاقها. وقد بدأنا نشهد قيام المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا بدور متزايد في البلدان التي تواجه صراعات في مناطقها. ودون مساس بقدرة الأمم المتحدة وفعاليتها، ينبغي النظر إلى الترتيبات الإقليمية على أنها مكملة لنهج المنظمة في الوساطة وحل الصراعات، لأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تفهم التفاعل بين الديناميات المحلية والإقليمية عادة بشكل أفضل.

وبلدان جنوب شرق آسيا، بما فيها ماليزيا، على إلمام بفعالية الترتيبات الإقليمية في تعزيز وصون السلام والأمن. وبالرغم من أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا أسست في البداية كتجمع إقليمي يركز على التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فإنها تطورت تدريجيا صوب تحقيق التضامن الإقليمي، الأمر الذي أسهم في سلام واستقرار المنطقة.

وتجسد معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، التي انضمت إليها جميع بلدان الرابطة، مبادئ احترام كل منها لسيادة الأخرى بشكل متبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتسوية السلمية للمنازعات داخل الإقليم، والتعاون الفعال بين الموقعين على المعاهدة. وهي تقرر أن الحوار والتعاون في نطاق الرابطة على الصعيدين السياسي والأمني ينبغي أن يهدفا إلى تعزيز السلام والاستقرار الإقليمي بتعزيز القدرة على الصمود الإقليمي، وأن هذا الصمود يتحقق من خلال التعاون في جميع المجالات بين الدول الأعضاء. ومن خلال الحوار السياسي وبناء الثقة أحسنت الرابطة إدارة حالات التوتر والأزمات الثنائية التي تنشب أحيانا بين أعضائها.

وتؤمن ماليزيا بأهمية التقيد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وخاصة في سياق العلاقات بين الدول. أما السياسة التي يطلق عليها سياسة التدخل البنّاء التي يدعو إليها البعض، وهي تشمل النقد الواضح واتخاذ مواقف الخصومة والمزايدة، فلا يمكن أن تجلب على تعزيز علاقات حسن الجوار إلا مزيدا من الأذى وليس الخير. ونحبذ إشراك البلدان الأخرى في المنطقة في حوار عن السلام والأمن وفي تنفيذ تدابير بناء الثقة. وفي هذا الصدد، يعمل المنتدى الإقليمي للرابطة بمثابة ركيزة مفيدة للجمع بين الأطراف المعنية في المنطقة كافة من خلال عملية حوار بشأن المسائل المرتبطة بالسلام والأمن الإقليميين. وتتمثل أهداف المنتدى الإقليمي في رعاية الحوار البناء والتشاور بشأن المسائل السياسية والأمنية التي تثير اهتماما وقلقا مشتركا، والمساهمة في الجهود الرامية إلى بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية.

وما أكثر ما يأخذ المجتمع الدولي بنهج رجعي وانفعالي وينشغل بأعراض وعواقب الصراعات بدلا من التصدي لأسبابها الجذرية. أما الرابطة، بما تتعلمه من دروس الصراعات في المناطق الأخرى، فتتبع نهجا أكثر استباقية وأكثر وقائية بالاستثمار جديا في منع نشوب الصراعات وفي بناء السلام. ولأن من الأرجح أن تندلع الصراعات بسبب المنافسة على الموارد الاقتصادية المحدودة، فإن نهج الرابطة إزاء السلام والأمن على الصعيد دون الإقليمي يتمثل في التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحقيقا للمنفعة المتبادلة لجميع أعضائها. وقد كانت مساعدة الرابطة على صون السلام والأمن والاستقرار في جنوب شرق آسيا كانت مواتية للتنمية، فقد هيأت بيئة سياسية أصبح النمو الاقتصادي السريع والمستمر فيها ممكنا. كما أن التنمية الاقتصادية بدورها تحدث التقدم الاجتماعي والتنمية البشرية في المنطقة.

وترى ماليزيا أن قوة الرابطة ونجاحها ليسا ضرورة اقتصادية فحسب، بل هما أيضا حتمية استراتيجية. فالرابطة المتمتعة بالرخاء والوحدة والاستقرار، التي تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها المباشرين، توفر خير ضمان لأمن منطقتي جنوب شرق آسيا وشرقها بكاملهما. وستواصل ماليزيا التشجيع على تعزيز الرابطة بوصفها تجمعا إقليميا. ونرى أن وجود الرابطة يشجع على أنماط السلوك التي تقلل مخاطر الأمن بتحسين العلاقات الثنائية وبتنمية عادات الحوار المفتوح في الشؤون السياسية والأمنية.

وفي الختام، تود ماليزيا أن تؤكد مجددا إيماننا بأن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دورا هاما تؤديه في

صون السلام والأمن على الصعيد الإقليمي، وبأنها تكمل أعمال الأمم المتحدة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة، الذي سيتكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

**السيد مينون** (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أدلي بهذا البيان باسم الدول الـ ١٠ الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأود أن أعرب عن سرورنا الشديد لرؤيتنا إحدى زميلاتنا الأعضاء في الرابطة ترأس مجلس الأمن.

شهدت نهاية الحرب الباردة انتهاء حقبة كان يُنظر فيها إلى الصراعات من خلال منظار ليس فيه سوى عدستين. واليوم نحيا في عالم أكثر تعقيدا وترابطا، توجد فيه كثير من القوى الفاعلة الجديدة على المسرح الدولي ومزيد من المتغيرات والتحالفات التي يلزم النظر فيها. ومع أن خطر نشوب حرب عالمية قد انحسر، فقد انتشرت الصراعات الأصغر حجما التي تكون في غالب الأحيان غير متماثلة ومنخفضة الكثافة ومتناثرة. لقد أصبح عالما أشد فوضى.

وتخلق هذه الحالة تحديات جديدة للسلام والأمن العالميين. ومن الواضح أن للأمم المتحدة والدول الكبرى دورا حاسما تؤديه في هذا الصدد. ولكن التعاون الإقليمي يمكن أن يؤدي أيضا دورا رئيسيا في هذا العالم الآخذ بأسباب العولمة. والواقع أن ميثاق الأمم المتحدة ذاته يعترف بالدور الذي يمكن أن تؤديه الترتيبات الإقليمية في مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها.

والمبادرات الإقليمية آخذة في الانتشار في جميع أنحاء العالم اليوم. وبعضها متواضع في أهدافه، يتيح بعض منتديات للتلاقي والتشاور. وبعضها الآخر أكثر طموحا. فهي تناقش الأمن أو تنشئ مناطق للتجارة الحرة. وهي ترعى الجهود المشتركة في مواجهة مشاكل من قبيل الاتجار بالمخدرات والإرهاب. وكثير من هذه المبادرات الإقليمية مفتوحة وشاملة وينبغي تشجيعها على أن تظل كذلك. أما غير الضرورية منها فسوف تذوي وتزول تدريجيا. وينبغي أن تعمل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المبادرات الباقية منها، فتعزز قدراتها وتشجعها على التعلم المتبادل. وهذه المبادرات الإقليمية في أفضل حالاتها تخلق عادة التعاون وتقلل من سوء التفاهم.

وتؤدي رابطة أمم جنوب شرق آسيا هذا الدور. ولعام ٢٠٠٧ سمة خاصة لأنه يمثل مرور ٤٠ عاما من الوحدة بينها. وقد قطعت الرابطة شوطا بعيدا منذ إنشائها بموجب إعلان بانجكوك الصادر في عام ١٩٦٧. فقد بدأت الرابطة، في ظل خلفية الحرب الباردة وبينما كانت النزاعات الإقليمية ما زالت حية في الذاكرة، بهدف متواضع هو حفظ السلام في جنوب شرق آسيا. فكانت آلية للبلدان الأعضاء تتدبر من خلالها التهديدات المشتركة، بينما توازن الحساسيات الداخلية والصراعات. وباختصار، ولدت الرابطة من الحتميات الاستراتيجية لعصرها. وبانتهاء الحرب الباردة، عاد السلام إلى ربوع الهند الصينية واتسع نطاق الرابطة تدريجيا لتشمل أحدث دولها الأعضاء فييت نام ولاوس وميانمار وكمبوديا، وتصبح رابطة من عشرة أعضاء.

وتعكف رابطة جنوب شرق آسيا على تحديد معيار للتعاون والحوار بين أعضائها. وكان التعاون الاقتصادي دائما نقطة رئيسية. ففي عام ١٩٩٢، قررت الرابطة أن تنشئ منطقة للتجارة الحرة على مراحل. وقد حققنا ذلك الهدف إلى حد كبير فيما يتعلق بالتجارة في السلع. أما بالنسبة للاستثمارات والخدمات، فما زال الطريق أمامنا طويلا. ولكن الإرادة موجودة للاستمرار وتحويل الرابطة إلى حيز اقتصادي واحد.

ومنذ أربعة أعوام، حين اجتمع قادة الرابطة في إندونيسيا، اتخذوا قرارا رئيسيا بإنشاء جماعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول العام ٢٠٢٠ على أن تكون دعاماتها ثلاث مجالات رئيسية: الأمني والاقتصادي والاجتماعي الثقافي. وفي وقت سابق من هذا العام، اتفق القادة كذلك على التعجيل بإنشاء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول عام ٢٠١٥. ولإنشاء هذه الجماعة، سوف يوقع في سنغافورة في وقت لاحق من هذا الشهر على ميثاق للرابطة لإيجاد وثيقة إطارية قانونية لمواصلة تعزيزها. وسوف يساعد هذا على تحويل الرابطة إلى منظمة أكثر فعالية وتماسكا والتزاما بالقواعد، من خلال تحديد أحكام، على سبيل المثال، لتسوية المنازعات بواسطة أفرقة مستقلة. وسوف ترسم النماذج لكل من دعامات الرابطة الثلاث أيضا مبادرات عملية وتحدد أهدافا وجداول زمنية لتحقيق هذا الهدف. وسوف يعتمد في وقت لاحق من هذا الشهر أول هذه النماذج، وهو المتعلق بالدعامة الاقتصادية.

والرابطة نشطة أيضا في التواصل مع البيئة الخارجية. ولكي تزدهر الرابطة، سلمنا دائما بأهمية الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع جميع الدول الكبرى في المنطقة. ومن ثم فللرابطة شراكات حوار مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان وكوريا والهند وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. وتضطلع الرابطة أيضا بدور جسر من نوع ما فهي القوة الدافعة وراء إنشاء تجمعات إقليمية رئيسية من قبيل المنتدى الإقليمي للرابطة والرابطة + ٣ ومؤتمر قمة شرق آسيا. والمنتدى الإقليمي للرابطة هو المنتدى الأمني الرئيسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إذ يبلغ عدد المشاركين فيه ٢٧ بلدا وكيانا، بما فيها الرابطة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين والهند.

ومن خلال العديد من تدابير بناء الثقة وأنشطة الدبلوماسية الوقائية، أسهم المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في استقرار وأمن المنطقة. وفي المجال الاقتصادي، تفاوضت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أو تقوم حاليا بعملية تفاوض، بشأن اتفاقات للتجارة الحرة مع الصين، والهند، واليابان، وجمهورية كوريا، وأستراليا، ونيوزيلندا، والاتحاد الأوروبي، وعلى تعزيز الشراكة الاقتصادية مع الولايات المتحدة. ولدينا استراتيجية بسيطة، وهي إعطاء الجميع مصلحة كبيرة في استقرارنا الإقليمي ووحدتنا وتنميتنا. فمن الناحية الاستراتيجية، توجد بعض أهم الممرات البحرية عبر مياه رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وحوالي ثلث التجارة العالمية، ونصف تجارة النفط العالمية، و ٨٠ في المائة من النفط المتجه إلى الصين واليابان يمر عبر مضيقي ملاكا وسنغافورة.

ونحن نعمل من خلال تجمعي أمم جنوب شرق آسيا ومؤتمر قمة بلدان شرق آسيا، اللذين يضمان أستراليا والصين والهند واليابان وجمهورية كوريا ونيوزيلندا، على إنشاء هيكل للتنمية السلمية التعاونية في المنطقة الكبرى لشرق آسيا. ويتطور مؤتمر قمة بلدان شرق آسيا ليصبح منتدى إقليميا هاما ويتقدم متجاوزا عملية الحوار ليصل إلى التعاون الملموس. واسمحوا لي أن أؤكد أنه في حين أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ليست كبيرة بحيث تكون لاعبا عالميا رئيسيا، فإنها تلعب دورا هاما في تماسك آسيا وجعلها منفتحة على بقية العالم. ورابطة أمم جنوب شرق آسيا تتطلع إلى الخارج، ومن خلال روابطنا الخارجية المختلفة، تسعى الرابطة إلى إشراك كل من له مصلحة في مستقبل المنطقة.

ورابطة أمم جنوب شرق آسيا تمثل عملا قيد الإنجاز. وعلى غرار مناطق العالم الأخرى، نواجه مشاكل عديدة تتعلق بالتنمية الاقتصادية، والإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والتدهور البيئي، والأمن البحري، والانقسامات العرقية والدينية وإنفلونزا الطيور، وغيرها. ولكن ما بات

يدركه كل منا في الرابطة هو أن حل كل من هذه المشاكل أصعب بكثير بدون الرابطة. والرابطة لا تستطيع حل أي من تلك المشاكل لوحدها. وعلينا أن نعمل مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. ونحن شاكرون لها على مساعدها وشراكتها وتعاونها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هندوراس.

**السيد روميو – مارتينيز** (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): إن وفد بلدي، سيدي، يشارك المتكلمين الآخرين في تهنئتكم بتولي وفدكم لرئاسة مجلس الأمن، وهنئكم اليوم بتنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

ويولي وفد بلدي أهمية كبيرة لهذا الموضوع الذي، تعزز مناقشته أنشطة المنظمة. ويحدد الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة أطر التعاون ويقر بوجود اتفاقات مع المنظمات الإقليمية في التعامل مع المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين بوصفها ملائمة للإجراءات الإقليمية، ما دامت هذه الترتيبات والمنظمات تتوافق مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

وأكد مجلس الأمن بجلاء في قراره ١٦٣١ (٢٠٠٥)، تصميمه على اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، دعا المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تملك القدرات على منع نشوب الصراع أو حفظ السلام إلى وضع تلك القدرات في إطار نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية.

وفي البيان الرئاسي المؤرخ ٢٨ آذار/مارس (S/PRST/2007/7)، سلم المجلس على نحو حكيم بأن المنظمات الإقليمية في وضع يمكنها من فهم الأسباب الجذرية الكامنة وراء العديد من الصراعات القريبة منها ومن التأثير بما يفضي إلى منع نشوبها أو حلها نظرا لمعرفتها بالمنطقة.

ويشيد وفد بلدي بالتقدم المحرز في هذا المجال ويؤمن إيمانا قويا بأن تعزيز هذه الاتصالات والاجتماعات والجهود سيعود بالمنفعة على السلم والأمن الدوليين. وفي منطقتنا، أدى ذلك إلى نتائج إيجابية، مدللا على أن التفاعل بين جميع الأطراف الفاعلة يعزز مناخ الثقة والتعاون، ويفضي إلى الحلول الممكنة للصراعات.

إننا نقدر الدور الذي يؤديه كل من الاتحاد الأوروبي في أوروبا، والاتحاد ألأفريقي في أفريقيا، وجامعة الدول العربية في الشرق الأوسط، ومنظمة الدول الأمريكية في الأمريكتين، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في آسيا. وبالتأكيد يمكننا أن نضيف الجهات الفاعلة دون الإقليمية مثل منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، التي تسهم في تهيئة مناخ للتكامل والتعاون الجماعي. ويؤمن وفد بلدي بضرورة توسيع نطاق أهدافنا وتعزيز اندماج المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

إننا نرى هذا النوع من المناقشة أمرا أساسيا. حيث أنها تتيح لنا فرصة لإعادة تقييم دور منظمتنا، وفوق كل شيء، كما يقول لنا الميثاق، كي ننقذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب. إننا نشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على هذه المبادرة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنن.

**السيد إهوزو** (بنن) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد بلدي، اسمحوا لي، سيدي الوزير، أن أتقدم إليكم بأحر التهاني بتولي إندونيسيا لرئاسة مجلس الأمن وأن أرحب بمبادرتكم لعقد هذه المناقشة المفتوحة. إن حضوركم معنا

وإسهامكم شخصيا يعزز مستوى هذه المناقشة. وأود كذلك، أن أشيد إشادة مستحقة بوفد غانا الذي تولى رئاسة مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية أنغولا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

إن موضوع مناقشة اليوم ذو صلة وثيقة إلى حد كبير. فالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لها دور أساسي في نظام الأمن الجماعي المنشأ عملا بميثاق الأمم المتحدة. وأحكام الفصل الثامن من الميثاق واضحة بجلاء في هذا السياق.

وفي هذا الصدد، تحقق تقدم ملحوظ في عملية إعادة تشكيل آلية منع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا. والمجتمع الدولي الذي، من خلال مجلس الأمن، تقع على عاتقه المسؤولية الأساسية عن سلام العالم وأمنه، يمكنه أن يعتمد على آلية على نطاق القارة يستمر صقلها من خلال إنشاء وترسيخ آليات، غالبا ما تنشأ في وقت واحد، ولكنها تصبح ذات صلة وثيقة في إطار عملية التكامل التي يجسدها الاتحاد الأفريقي وبرنامجه الإنمائي، أي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهذا الاتجاه نحو تجميع الطاقات والموارد يشكل جزءا من رؤية الميثاق لنظام الأمن الجماعي الذي يشمل المستويين الإقليمي والدولي.

إننا نرحب بالاعتراف بأهمية قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء آليات وقواعد للسلوك، تمكن من إدارة الأوضاع الحرجة على نحو أفضل من خلال إجراءات أكثر فعالية في الميدان، تتخذ على سبيل الاستجابة السريعة لظهور علامات إنذار من أجل احتواء التوتر وأخطار التصعيد، وبالاستفادة من أوجه التكامل.

وهذا التطور يستدعي إعادة النظر في مبدأ عمليات حفظ السلام على النحو الذي كان مفهوما حتى الآن. وقد كان على المجتمع الدولي أن يعوض غياب أو ضعف قدرات التدخل على المستوى الإقليمي. ومن الآن فصاعدا، يتعين الاضطلاع بمسؤوليات مجلس الأمن الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين بمشاركة القدرات المحلية الموجودة، من خلال ترتيبات لإيجاد قوة احتياطية. وقد أكد ذلك بجلاء قرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥) ونص عليه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وفي هذا الصدد، يمثل إنشاء العمليات المختلطة مرحلة انتقالية سابقة لإنشاء القدرات التشغيلية الإقليمية بصورة كاملة. وفي هذا الخصوص، يجب على المجتمع الدولي إنشاء القدرات الإقليمية كي يتمكن من إسناد مسؤولياته التشغيلية بكاملها إلى المناطق الإقليمية بينما يواصل ممارسة صلاحياته الشاملة في الإذن بالعمليات، وذلك لتجنب تجزئة القواعد التي تنظم ممارسة هذه السلطة.

ولذلك يصبح من الأهمية بمكان أن تتابع الأمم المتحدة عن كثب العمليات الجارية لضمان تنفيذها بالتزام دقيق بالميثاق وضمان أن تنتج أنساقا للتصدي للتحديات التي تواجه المناطق الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، لا سيما ما يتعلق منها بأسباب الصراع الأساسية، ولتعبئة الموارد البشرية والوسائل الضرورية لضمان أن تعمل الآليات الإقليمية كجزء لا يتجزأ من نظام الأمن الجماعي.

هذا، والتنمية اسم آخر للسلام – وذلك أمر هام خصوصا بالنسبة للقارة الأفريقية. ومن وجهة النظر هذه، ينبغي للدعم المقدم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن يرمي كذلك إلى تعزيز مهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي. وبالتالي، تستطيع أن تزيد من إسهاماتها في التنمية المستدامة في البلدان التي تعمل فيها. وينطوي ذلك على تقديم المساعدة

على إنشاء تجمعات رئيسية من الدول القادرة على تعبئة الجهود لضمان تحقيق الازدهار القائم على اقتصادات ذات وفورات كبيرة، وكذلك الإشراك الكامل للأفراد وهيئات الدولة التي أنشئت لوضع حد لانتشار الفقر وسط مجموعات سكانية بأكملها غرقت في الفقر المدقع جراء تشوهات النظام الاقتصادي العالمي.

وفي هذا السياق، يدعو وفد بلدي إلى تحسين التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لضمان المزيد من الفعالية في منع نشوب الصراعات وفي جهود بناء السلام من خلال الآليات الموجودة أو التي سيتم إنشاؤها.

ولا بد للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تتبوأ مكانتها في نظام الأمن الجماعي الذي أنشأه الميثاق، دون التعدي على المسؤوليات الرئيسية لمجلس الأمن أو الانتقاص منها. وينبغي لنا أن نواصل التمييز بين سلطة مجلس الأمن في اتخاذ القرارات لتعريف الولايات وممارسة المراقبة على تنفيذها، من ناحية، وأقصى القدرات التشغيلية التي يمكن للمنظمات الإقليمية الاضطلاع بها في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي القيام بذلك من خلال نهج شامل يتضمن كل الجوانب التي لها أثر ملموس على تلك المنطقة. وينبغي للتكامل الشامل للآليات الإقليمية أن يشمل تحسين هيكلة الاقتصاد العالمي، كي يتمكن من إتاحة الفرصة لجميع البلدان لتحقيق التنمية السلمية في إطار نظام دولي يعمل من أجل مصالح البشرية وتحسين قدراتها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

**السيد برامودويناي** (تايلند) (تكلم بالانكليزية): لقد ظل التعاون الإقليمي دائما في لب سياسة تايلند الخارجية. ولذا يسرنا اليوم أن نشارك في هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن بشأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

ونود أن نهنئ إندونيسيا، الدولة الزميلة في أسرة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بتبوئها رئاسة المجلس والمبادرة بتنظيم هذه المناقشة الهامة التي جاءت في وقتها.

ونود كذلك أن نؤيد البيانات التي أدلى بها في وقت سابق زملائي الآخرون من رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومن ضمنهم طبعا ممثل سنغافورة، الذي تكلم باسم ذلك البلد بصفته رئيسا للرابطة.

لقد تصور الآباء المؤسسون للأمم المتحدة الدور الذي لا غنى عنه للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في السعي إلى تنفيذ أهداف ومبادئ التعددية التي جسدها ميثاق الأمم المتحدة. ولقد انعكست تلك الحكمة بوضوح في الفصل الثامن من الميثاق. ونعتبر تلك الحكمة أوثق صلة اليوم منها في أي وقت مضى بهذا العالم المتزايد التعقيد والترابط.

ومنذ عقود وتايلند تدعو باستمرار إلى إقامة تكامل إقليمي أوثق في جنوب - شرق آسيا، بدءا بترتيبات مثل رابطة جنوب شرق آسيا السابقة، التي تطورت فيما بعد إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وما فتئت رابطة أمم جنوب شرق آسيا منذ إنشائها، في عام ١٩٦٧، باعتماد إعلان بانكوك، تمثل حجر الزاوية في سياسة تايلند الخارجية، وستظل كذلك في المستقبل. وعلى أساس أننا عضو مؤسس لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، واستشعارا لملكية الأمر في تلك الرابطة، يود وفد بلدي أن يتشاطر مع المجلس آراءه في أربعة مجالات، مع التركيز على رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

أولا، يمكن للرابطة الإقليمية أن تحول العداوة إلى صداقة بالتدبر لحل الخلافات والتركيز على الأمور المشتركة. وهذا واضح بصورة كبيرة في جنوب آسيا. فقبل إنشاء

الرابطة ، في عام ١٩٦٧، كانت جنوب شرق آسيا منطقة تسودها النزاعات والصراعات. أما اليوم، فقد حول جنوب شرق آسيا نفسه إلى منطقة يسودها السلام والاستقرار النسبي. وبذلك السلام والاستقرار، ظهرت منطقة جنوب شرق آسيا بوصفها إحدى أسرع المناطق نموا في العالم. غير أن هذا السلام والاستقرار والازدهار الذي نعتز به ما كان ليتحقق بدون أن تكون رابطة أمم جنوب شرق آسيا نقطة الارتكاز والإطار عام للعمل معا.

وتؤمن تايلند بأن رابطة أمم جنوب شرق آسيا لديها الكثير الذي تقدمه للمجتمع الدولي، وليس أقل من ذلك أساليب عملها وعملياتها التدريجية لبناء المؤسسات. فعلى سبيل المثال، قامت ثقافة الرابطة المتمثلة في المشاورات الصادقة والتوصل إلى توافق في الآراء - ما يسمى بطريقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا - بدور رئيسي في ضمان النمو الجماعي وتماسك جميع أعضائها المتنوعين.

إن النهج الذي تتبعه الرابطة بخصوص السلام والأمن واضح جدا. وبينما تفتخر الأمم المتحدة بـ ٦٠ عاما من عدم اندلاع حرب كبرى، تفتخر أيضا رابطة أمم جنوب شرق آسيا بـ ٤٠ عاما من غياب الصراعات الرئيسية بين أعضائها. ومن باب العمل على بناء الثقة، ظل أعضاء الرابطة ممارسين أشداء للسلام الشامل الذي لا يركز فقط على الجانب العسكري للأمن، بل يشدد على التحديات المشتركة في مجال التعاون الاقتصادي. ومن خلال الروابط الاقتصادية الوثيقة يأتي تحقيق مصلحة مشتركة في الازدهار المشترك، الذي يشكل في نهاية المطاف الأساس للسلم والأمن المشتركين.

ثانيا، إذا كان لكل منظمة إقليمية أن تنتعش وتتمتع بالاستدامة، فلا بد من غرس الشعور بالانتماء إلى الجماعة وسط أعضائها ورعايته.

وانطلاقا من هذه الروح، ما برحت تايلند من المناصرين الأقوياء لعملية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لبناء المجتمعات. ونرى أن من الأهمية بمكان أن يبذل أعضاء الرابطة قصاراهم لتنمية الشعور بالانتماء إلى الجماعة والإحساس أننا ”نحن“ في المنطقة - وأي شعور متبادل من شأنه أن يدفع المنطقة إلى النظر إلى المستقبل كمجتمع واحد ملتئم.

وفي سياق ذلك الاقتناع، يسرنا أن ١٠ أعضاء من أسرة الرابطة، بما فيهم تايلند، سيحتفلون بالذكرى الأربعين للمنظمة باعتماد ميثاق الرابطة، وسيمهد هذا الطريق لبروز رابطة أكثر تماسكا وقوة، وذات ميزة كبيرة. وبالتوقيع على الميثاق، سيلتزم كل عضو في الرابطة بتحويل المنظمة إلى منظمة تقوم على أساس الدعائم الثلاث للرابطة، وهي الجماعة الأمنية للرابطة، والجماعة الاقتصادية للرابطة، والجماعة الاجتماعية - الاقتصادية للرابطة، وبهذا يتسنى اتخاذ خطوة بالغة الأهمية إلى الأمام في عملية التكامل الإقليمي. وتؤمن تايلند إيمانا قويا بأن من شأن رابطة أمم جنوب شرق آسيا عندما تصبح أقوى أن تكون شريكا فعالا للمجتمع الدولي في السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين.

ثالثا، ليست هناك منطقة تشكل جزيرة قائمة وحدها في حد ذاتها في هذا العالم المترابط. ولهذا يتعين على رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تشارك الشركاء الآخرين في المنطقة وأن تعمل معهم على أساس المصالح المتبادلة. وانطلاقا من هذا الإدراك، ظلت تايلند تدعو دائما إلى وجود رابطة تنظر إلى الخارج، عن طريق مبادرات مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا + ٣، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومؤتمرات رابطة أمم جنوب شرق آسيا التالية للمؤتمرات الوزارية، واجتماع قمة شرق آسيا. واستطاعت الرابطة، عن طريق تلك الشبكة من الترتيبات التعاونية الإقليمية أن تضطلع بنجاح بدور مركزي في إدارة المؤتمرات

الإقليمية في إطار صرح آسيا – المحيط الهادئ الأكبر للسلام والاستقرار، وأن تكون أداة فعالة في غرس ثقافة قوامها الحوار وتوافق الآراء فيما بين مختلف أطرافها الفاعلة.

بيد أن آفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا ليست قاصرة على آسيا والمحيط الهادئ. ففي هذا العالم المترابط هناك مشاكل عديدة ذات طبيعة عبر وطنية وهي لا تتطلب بذل جهود متضافرة لا في داخل كل منطقة فحسب، وإنما أيضا فيما بين المناطق. وبالنظر إلى إمكانية زيادة تعزيز السلام والأمن عن طريق التعاون عبر المناطق، ما برحت تايلند من بين المؤيدين بقوة للجهود الأقاليمية. واضطلعنا بدور رئيسي في تنظيم الاجتماع الآسيوي الأوروبي، وحوار التعاون الآسيوي الذي هو حتى الآن الإطار التعاوني الوحيد لعموم آسيا. وما فتئت تايلند، بالعمل مع الزملاء الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تشارك بنشاط في منتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وما زالت تعمل على توثيق التعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي، وبين رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومجلس التعاون الخليجي، على سبيل المثال. وتشكل تلك الترتيبات التعاونية في مجموعها، إذا ما وضعناها معا، لبنات بناء لتعددية أقوى وأكثر فعالية، تجسدها الأمم المتحدة.

رابعا، يلزم توفير قدرة أكبر لضمان أن يحقق كل تنظيم إقليمي دون استثناء أفضل إمكاناته. وتضطلع الأمم المتحدة بدور بالغ الأهمية في ذلك الصدد. وتود تايلند أيضا أن ترى الأمم المتحدة وقد أولت اهتماما أكبر لتشجيع وتعزيز لبنات البناء الفتية على المستويات دون الإقليمية، والإقليمية، وعبر الإقليمية. وهناك الكثير مما يمكن أن تتعلمه كل منطقة من المناطق الأخرى، وثمة كثير مما يمكن أن تسهم به الجهود عبر الإقليمية معا في تعزيز السلام والاستقرار في كل منطقة من المناطق. وقد أوضحت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بصفتها مراقبا لدى الأمم المتحدة، عزمنا على رفع تعاوننا مع الأمم المتحدة إلى مستوى أعلى.

وتدرك تايلند، بصفتها عضوا مؤسسا لأسرة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، المسؤولية الجماعية التي تضطلع بها هذه الأسرة والتحديات المشتركة التي تواجهها في عملية الاندماج في هذا العالم المترابط. وليست أمام رابطة أمم جنوب شرق آسيا، شأنها في ذلك شأن سائر المنظمات الإقليمية، سبيل سوى التحرك إلى أعلى. فوجود رابطة أمم جنوب شرق آسيا قوية ومقتدرة ومتحدة، وذات تصميم قاطع على السعي إلى الأمام بتفاؤل معقول له أهمية أساسية لصون السلام والأمن ليس في المنطقة فحسب، وإنما أيضا في العالم بأسره.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أذربيجان، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وأقترح، وفقا للممارسة المتبعة، وبعد موافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في عملية النظر هذه بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد مامادوف (أذربيجان) مقعدا على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أذربيجان.

**السيد مامادوف** (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفدي لوفد إندونيسيا ووزير الخارجية ويرايودا لعقد مناقشة اليوم المفتوحة عن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

لقد ازداد تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الآونة الأخيرة زيادة كبيرة. وما العملية الهجين المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ومساهمة الاتحاد الأوروبي في حماية المدنيين في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأنشطة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في ميانمار، ودور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الانتخابات في غرب أفريقيا، وأنشطة منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان وكوسوفو، والدعم المقدم من منظمة الدول الأمريكية للعملية الانتخابية في هايتي، والمشاورات المنتظمة مع منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، وكذلك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي بشأن أمن أوروبا، إلا أمثلة على هذا التعاون الواسع الشامل.

وقد ذكر الأمين العام في جلسة اليوم أن الأمم المتحدة ملتزمة بالمساعدة على بناء قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حتى يتسنى لهذه المنظمات الاضطلاع بمهام منع الصراعات، وصنع السلام، وحفظ السلام، كل في منطقتها. ومن شأن ذلك النهج أن يعزز ويكمل على نحو متبادل أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في صيانة السلم والأمن الدوليين، وفقا للفصل الثامن من الميثاق.

وفي سبيل ذلك، وبغية إعطاء دافع جديد لعملية السلام وتيسير التسوية النهائية للصراعات المعينة المدرجة في جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قد تنظر الأمم المتحدة، بل وينبغي لها أن تنظر، في تلك الصراعات. ولا يعني هذا أننا نلتمس بذلك بديلا لعملية السلام، ولكننا بالأحرى نسعى إلى تقديم التشجيع والدعم لجهود الوساطة المستمرة التي تجريها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونرى أن نظر الأمم المتحدة والجمعية العامة في تلك الصراعات سيكون له أثر إيجابي على المفاوضات الجارية حاليا، ويدل على تصميم المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، على مواصلة اتخاذ خطوات عملية لتسوية تلك الصراعات. ويتعين أن تقوم أي تسوية على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي.

وثمة بعد آخر يتعلق بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يلزم ذكره هنا، وهو معاهدة القوات التقليدية في أوروبا. فلقد كان من نتيجة الاحتلال أن أصبحت أجزاء معينة من إقليم الدولة لا تخضع لسيطرة الحكومة، مما أدى إلى إنشاء ما يسمى بالجيوب السوداء تم فيها نشر كميات هامة من الأسلحة التقليدية التي تحد منها معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، لا يمكن تحديد أماكن وجودها بموجب المعاهدة. وذلك يمثل انتهاكا صارخا لاتفاقية القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، الأمر الذي يثير شديد قلقنا.

كل تلك المشاكل تؤكد من جديد على أنه لا يزال يوجد مجال لتوسيع وتعميق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وإننا مستعدون للمساهمة في تلك العملية، على قدر إمكانياتنا.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن مجددا مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

”ويقر مجلس الأمن بالدور الهام للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وكذلك وفقا لقراراته ذات الصلة، لا سيما القراران ١٦٢٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣١ (٢٠٠٥)، والبيانات الرئاسية ذات الصلة

السابقة بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

”ويشدد مجلس الأمن على أن المساهمة المتزايدة التي تقدمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالتعاون مع الأمم المتحدة يمكن أن تدعم عمل المنظمة على نحو مجد في مجال صون السلام والأمن الدوليين، ويؤكد في هذا الصدد أن هذه المساهمة ينبغي أن تتم وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

”ويقر مجلس الأمن كذلك بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مهيأة تماما لفهم الأسباب الجذرية للعديد من الصراعات وسائر التحديات القائمة في مجال الأمن في المناطق القريبة منها ولممارسة دور مؤثر من أجل منعها أو تسويتها، وذلك بحكم معرفتها بالمنطقة.

”ويذكّر مجلس الأمن بأنه مصمم على اتخاذ الخطوات المناسبة لزيادة تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وهو يرحب بالتطورات الأخيرة فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي.

”وإذ يظل مجلس الأمن مسؤولا في المقام الأول عن صون السلام والأمن الدوليين، فإنه يشجع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تعزيز التعاون فيما بينها وتوسيع نطاقه، بما في ذلك تعزيز قدرات كل منها في مجال صون السلام والأمن الدوليين. ويؤكد مجلس الأمن الأهمية التي يحظى بها الدعم السياسي والخبرة الفنية للأمم المتحدة في هذا الصدد.

”ويشجع مجلس الأمن التعاون الإقليمي، بما في ذلك من خلال مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التسوية السلمية للنزاعات، وهو يعتزم التشاور معها عن كثب، كلما كان ذلك مناسبا، بشأن دورها في عمليات حفظ السلام في المستقبل وكذلك في البعثات السياسية والمتكاملة التي يأذن بها.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة إقامة شراكة فعالة بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف إتاحة إمكانية التصدي المبكر للنزاعات والأزمات الناشئة.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية استكشاف القدرات المحتملة والقائمة لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال السلام والأمن، بما يشمل في جملة أمور، منع نشوب الصراعات، وبناء الثقة، وتسوية الصراعات، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع، وهو يرحب بالحوار الإقليمي والتشجيع على اتباع معايير مشتركة ونهج إقليمية موحدة في تسوية النزاعات وسائر القضايا المتعلقة بالسلام والأمن.

”ويشدد مجلس الأمن على الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وضرورة أن تراعى في ولايات عمليات حفظ السلام، حيثما كان ذلك مناسبا، الأدوات الإقليمية التي تمكّن الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الهيئات الفرعية التي تضطلع بمسؤوليات في مجال

مكافحة الإرهاب من أجل تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ويلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها عدد متزايد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب، ويحث جميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية على تعزيز فعالية جهودها في مجال مكافحة الإرهاب ضمن إطار ولايات كل منها ووفقا للقانون الدولي، بما في ذلك بهدف تنمية قدراتها على مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مواجهة المخاطر التي تهدد السلام والأمن الدوليين بسبب الأعمال الإرهابية.

”ويُقر مجلس الأمن بأهمية التشجيع على تحديد الطرائق التي تعزز مساهمة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في عمل المجلس في مجال صون السلام والأمن الدوليين وعلى زيادة تطوير تلك الطرائق، وذلك وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا الغرض، يرى مجلس الأمن أن من المفيد النظر في زيادة تعزيز تفاعله وتعاونه مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويعترف مجلس الأمن بأن لجنة بناء السلام تمثل، في مجال اختصاصها، محفلا لتنسيق الأنشطة في فترة ما بعد الصراع بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وذلك وفقا لقراره ١٦٤٥ (٢٠٠٥) وقرار الجمعية العامة ٦٠/١٨٠.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يضمِّن تقريره المقدم عملا بالبيان الرئاسي المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/7) توصية بشأن الأساليب والأدوات العملية اللازمة لزيادة وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلام والأمن الدوليين.

”ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء إلى المساهمة بفعالية أكبر في تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جميع أنحاء العالم في القضايا المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين“.

سيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن بالرمز S/PRST/2007/42.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.